

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

عرض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية
في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا
خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/GRID/2005/12
8 December 2005
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

عرض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية
في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا
خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٥

05-0655

تصدير

استمرارا للجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في متابعة وتقييم الجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء في سبيل بلوغ الأهداف العامة التي حددها برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نموا، تقوم الإسكوا بإصدار تقييم لمجمل السياسات والإجراءات والخطوات التي تنفذها الجمهورية اليمنية بغية تحقيق تلك الأهداف، ورصد النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك، من خلال الدراسة والتحليل لأهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الكلية منها والقطاعية، ما يسمح بمعرفة مدى نجاعة تلك السياسات والإجراءات والخطوات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية للبلد، وما يتفق وبلوغ أهداف البرامج المتوسطة والطويلة الأجل، وتحديد المعوقات والصعوبات والنواقص التي قد تعيق نجاح السياسات والإجراءات المتخذة لبلوغ هدفها. وتقوم باقتراح المعالجات التي قد تساعد على تجاوز تلك الصعوبات والمعوقات، وهذا ما يساعد حكومة اليمن على مراجعة وتقييم سياساتها المتخذة في هذا المجال ومعالجة هذه المعوقات والصعوبات.

وكون الجمهورية اليمنية إحدى أقل البلدان نموا دفع بالحكومة إلى المصادقة على برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، وأخذ الأهداف العامة للبرنامج بعين الاعتبار عند وضع وتنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية. وبما أن الجمهورية اليمنية هي البلد الأقل نموا الوحيد في منطقة الإسكوا، فإن منظمة الإسكوا تأخذ التطورات الحاصلة في الجمهورية على محمل الجد من ناحية مراقبة هذه التطورات وتقديم دراسة مفصلة عنها مما قد يساهم في مساعدة اليمن على تأمين التمويل اللازم لعملية التنمية. هذا إلى جانب استفادة كل دولة من الدول الأعضاء من تجربة وخبرات اليمن في هذا المجال، والسماح لبقية شركاء التنمية، وبالأخص المانحين بالإطلاع على الأوضاع القائمة في أقل البلدان نموا والجهود التي تبذلها تلك البلدان في سبيل تجاوز تلك الأوضاع والشروط والمتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك، مما يجعلها على معرفة كاملة بمستلزمات ومتطلبات هذه البلدان ونوع التدخلات التي يجب القيام بها، حتى تستطيع بلوغ أهداف البرنامج.

تتضمن هذه الدراسة عرضا وتحليلا للإجراءات التي اتخذتها الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ تحت عنوان مشروع برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا. وأعدت هذه الدراسة، التي تتضمن مراجعة التقدم المحرز خلال النصف الأول من مرحلة تنفيذ برنامج العمل في الجمهورية اليمنية، وإدارة العولمة والتكامل الإقليمي، للجنة الإسكوا. وتود الإسكوا أن تتقدم بالشكر للسيد أحمد حجر الذي ساهم في إعداد هذه الدراسة.

تستعرض الدراسة هذا الموضوع في ستة فصول: الفصل الأول، ويتناول السياسات الموجهة لإصلاح الإدارة الاقتصادية، ودعم سياسات تعزيز كفاءة السوق، وزيادة التشابك بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية. الفصل الثاني، ويتناول الجهود الإنمائية الهادفة إلى تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالزراعة والصناعة والطاقة والتكنولوجيا؛ والفصل الثالث يتناول السياسات الاجتماعية الهادفة إلى خلق تنمية مستدامة في اليمن؛ والفصل الرابع يتناول الجهود الرامية إلى تطوير الإطار التشريعي والقانوني؛ أما الفصل الخامس، فهو مخصص لمراجعة الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا. ويتطرق الفصل السادس إلى أهم الخلاصات والتوصيات.

المحتويات

الصفحة

ج	تصدير
ز	ملخص تنفيذي
١	أولاً- السياسة الاقتصادية الكلية
١	ألف- الأداء الاقتصادي
٢	باء- بلورة سياسات إصلاحية للإدارة الاقتصادية الكلية
٣	جيم- تعبئة الموارد المالية
٤	دال- دعم سياسات تعزيز كفاءة السوق
٥	هاء- تقوية العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية
٦	ثانياً- التنمية والتطورات القطاعية
٦	ألف- البنية التحتية
٧	باء- التكنولوجيا
٨	جيم- الطاقة
٨	دال- الزراعة
٩	هاء- الصناعة والتعدين
١١	واو- التنمية الريفية
١١	زاي- السياحة
١٢	ثالثاً- السياسات الاجتماعية
١٢	ألف- الفقر
١٣	باء- التعليم والتدريب
١٥	جيم- السكان والسياسات السكانية
١٦	دال- الخدمات الصحية
١٨	رابعاً- الإطار التشريعي والقانوني
١٨	ألف- دعم قوانين زيادة الشفافية والمشاركة في التنمية
١٨	باء- محاربة الفساد وتبييض الأموال
١٩	جيم- دعم مشاركة المرأة في التنمية

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٠	خامسا- الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.....
٢٠	ألف- التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس.....
٢٣	باء- بناء القدرات البشرية والمؤسسية.....
٢٤	جيم- بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نموا.....
٢٤	دال- تعزيز دور الدولة في التنمية.....
٢٥	هاء- حماية البيئة.....
٢٦	سادسا- الخلاصة والتوصيات.....
٢٦	ألف- الخلاصة.....
٢٧	باء- التوصيات.....
قائمة الجداول	
١	١- مؤشرات الاقتصاد الكلي، ٢٠٠٠-٢٠٠٤.....
٦	٢- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي اليمني لبعض القطاعات الأساسية، ٢٠٠٠-٢٠٠٤.....
٩	٣- تطور كميات الإنتاج الزراعي من أهم المحاصيل والسلع الزراعية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.....
١٠	٤- تطور إنتاج أهم السلع الاستخراجية خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣.....
٢٨	الملحق- التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نموا خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥.....
٣٣	المراجع.....

ملخص تنفيذي

قامت الجمهورية اليمنية باتخاذ العديد من الخطوات في سبيل تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١. فعلى مستوى السياسة الاقتصادية الكلية، قامت الحكومة خلال السنوات الخمس الأولى من مرحلة تنفيذ برنامج العمل، باتخاذ عدة إجراءات شملت إعداد استراتيجية وطنية لتنمية المنشآت الصغيرة من أجل توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل، خاصة في المناطق الريفية. كذلك قامت بتنفيذ معظم الأهداف التي وضعتها خطة التنمية الخمسية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ والتي تزامنت مع اعتماد برنامج العمل في عام ٢٠٠١. كذلك أصدرت الحكومة قانونا للاستثمار بغية تشجيع الاستثمار الخاص بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. كما قامت بإعادة هيكلة عدة أجهزة حكومية لزيادة فاعليتها وتقليل الازدواجية في أداء الحكومة.

كذلك واصلت الحكومة جهودها خلال الخمس سنوات الماضية من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي. وفي هذا الشأن، واصلت جهودها من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وعلى مستوى تحسين الوضع الضريبي، قامت بالانتهاء من قانون جديد للضرائب وإعداد مسودة مشروع لإنشاء سوق للأوراق المالية بغية تعزيز الاستثمار المحلي.

وفي مجال توطيد العلاقات الترابية بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بتقديم تسهيلات من أجل الاستثمار في القطاع الزراعي وصيد الأسماك حيث يتوفر للبلد ميزة نسبية في صيد الأسماك نظرا لغنى السواحل اليمنية بالثروة السمكية التي قد تصبح إحدى أهم صادراتها. كذلك قامت الحكومة بجهود كبيرة من أجل التنمية الريفية بهدف الحد من هجرة الشباب من الريف إلى المدن، وذلك بتوفير فرص عمل لهم في الريف.

وفي مجال البنية التحتية، قامت الحكومة بزيادة الاستثمارات العامة في هذا المجال من أجل توسيع الطرق وتحسينها وبناء السدود لزيادة كمية المياه للزراعة. كذلك قامت بتوسيع وتحسين البنية التحتية للمناطق الحرة، وخاصة في عدن، من أجل استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة.

وفي مجال التكنولوجيا، قامت الحكومة بإنشاء الهيئة الوطنية العليا للمعلوماتية وإقرار الاتجاهات العامة الاستراتيجية للاتصالات والمعلومات ووافقت على إنشاء مدينة تكنولوجية وجامعة تكنولوجية.

أما في مجال الطاقة، فقد تحسن إنتاج الطاقة الكهربائية وخاصة في المناطق الريفية بفضل زيادة استثمارات الحكومة في هذا المجال. أما في مجال الزراعة، فقد ارتفع الاستثمار في هذا القطاع خلال السنوات الماضية مما أدى إلى زيادة المساحة المزروعة. وبالرغم من انخفاض نسبة إنتاج الحبوب إلا أن هناك زيادة كبيرة في إنتاج الأسماك بلغت ٢٢ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

وفي مجال استخراج النفط، انخفض إنتاج النفط بحوالي ٢ في المائة في عام ٢٠٠٤، إلا أن هذا تم تعويضه بزيادة إنتاج الغاز بحوالي ٩ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. أما بالنسبة للصناعات التحويلية، فلم يتم تحقيق نمو حقيقي خلال السنوات الخمس الماضية بحيث انخفضت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي من ١٢,٧ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤. وهذا يعود إلى انخفاض كفاءة الإنتاج في هذا القطاع المهم.

أما بخصوص الإطار التشريعي والإصلاح الهيكلي للاقتصاد، فقد تابعت الحكومة تنفيذ هذا البرنامج الذي ابتداءً في عام ١٩٩٥. وقد عملت الحكومة على تعزيز القواعد والإجراءات الهادفة إلى زيادة الشفافية وخفض نسبة الفساد المالي والإداري. كما تم خلال السنوات الأخيرة عقد مجموعة اجتماعات للمجالس المحلية من أجل تقييم أداء مختلف أجهزة الدولة المحلية وإبراز الصعوبات التي واجهتها في تنفيذ مهامها.

وبالرغم من ذلك، فإن الجمهورية اليمنية لم تحقق تقدماً ملموساً على المستوى الاقتصادي. فقد كان معدل النمو الاقتصادي أقل بكثير مما تم تحديده في خطط التنمية الخمسية الأولى والثانية وهو ٧ في المائة في المتوسط. وكان معدل النمو أقل من ٣ في المائة خلال السنوات الأربع الأولى من تنفيذ برنامج العمل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي، حيث أن نمو السكان لا زال في حدود ٣ في المائة في السنة. ويرجع انخفاض معدل النمو الاقتصادي خاصة خلال السنتين الأخيرتين إلى انخفاض إنتاج النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي للدخل.

وبالرغم من التحسين الذي طرأ على السياسة الاقتصادية الكلية خلال التسعينات نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي، إلا أنه برزت بعض المشاكل خلال السنتين الأخيرتين وخاصة فيما يتعلق بارتفاع معدل التضخم وعودة العجز المالي إلى الارتفاع بالرغم من أنه لا زال ضمن الحد الذي حدده برنامج الإصلاح الاقتصادي وهو ٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. إن ارتفاع نسبة التضخم يرجع بالدرجة الأساسية إلى رفع الدعم أو تخفيضه عن بعض السلع الرئيسية مثل المحروقات (المشتقات النفطية) وزيادة الاقتراض الحكومي من البنك المركزي.

كما أن الموارد المخصصة للخدمات الاجتماعية لا تزال دون المطلوب الذي يحقق قفزة في نمو هذه الخدمات، وخاصة الخدمات الصحية والتعليمية. كما أن عملية متابعة تنفيذ المشاريع لا تزال ضعيفة وتحتاج إلى التزام حكومي وتوفير الكوادر المدربة التي تستطيع أن تقوم بمهامها بكفاءة. ومن أهم المشاكل التي لا تزال دون حل جذري هي مشكلة الفساد الإداري.

وبصورة عامة، يلاحظ أن الجمهورية العربية اليمنية حققت تقدماً ملحوظاً في تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً. إلا أنه بالرغم من ذلك، لا تزال هناك اختلالات اقتصادية يتعين على الحكومة تذليلها وأبرزها ارتفاع نسبة الفقر التي وصلت إلى ٤٢ في المائة و البطالة التي لا تزال في حدود الـ ١٦ في المائة.

أولا- السياسة الاقتصادية الكلية

ألف- الأداء الاقتصادي

شهد الأداء الاقتصادي في الجمهورية اليمنية تراجعا خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٤,٦ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٢ وإلى ٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٣ (الجدول ١). وتشير التوقعات إلى استمرار هذا الانخفاض في عام ٢٠٠٤ إلى ٢,٧ في المائة. وهذا يعني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ سيكون سلبيا حيث أن معدل نمو السكان لا يزال في حدود ٣ في المائة سنويا. إن انخفاض معدل نمو الاقتصاد في السنتين الأخيرتين يرجع إلى تراجع إنتاج النفط الخام بنسبة ١,٨ في المائة وحوالي ٦ في المائة على التوالي. ولولا الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط خلال السنتين الماضيتين، لكان التأثير على الاقتصاد الوطني أشد. ويلاحظ أنه بالرغم من استمرار ارتفاع نمو القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي، إلا أن انخفاض القطاع النفطي كان تأثيره سلبيا أكثر على مجمل الأداء الاقتصادي العام.

كذلك نلاحظ زيادة في معدل التضخم حيث تشير التقديرات إلى أن هذا المعدل ارتفع إلى ١١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ مقابل ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٣ ونسبة ٨,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠. ويرجع هذا إلى عدة عوامل منها: (١) رفع الدعم عن بعض السلع التي كانت مدعومة ومنها أسعار المحروقات، (٢) ارتفاع أسعار السلع الزراعية، (٣) تبني الحكومة سياسة مالية توسعية حيث ارتفع الإنفاق الحكومي مدعوما بزيادة الإيرادات النفطية، (٤) البدء بتنفيذ ضريبة على المبيعات في تموز/يوليو ٢٠٠٥ تبلغ ١٠ في المائة، ومن المتوقع أن تبلغ إيراداتها ما بين ٣ و ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

انخفض العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٣ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى نسبة تقدر بـ ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤. وهذه النسبة لا تزال في حدود الـ ٣ في المائة التي حددت في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، إلا أنها تعتبر تراجعا عما حققته الميزانية في عام ٢٠٠٠ من فائض قدر بحدود ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. واستقر سعر الصرف نسبيا خلال السنتين الأخيرتين حيث ظل في حدود بين ١٨٣ و ١٨٤ ريال للدولار في مقابل ١٦١,٧ ريال للدولار في عام ٢٠٠٠، أي انخفاض قدره ١٤ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤.

الجدول ١- مؤشرات الاقتصاد الكلي، ٢٠٠٠-٢٠٠٤

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٢,٧٠	١٣,٤	٣,٩٣	٤,٥٦	٤,٤٣	النمو الاقتصادي الحقيقي (في المائة)
٣	٣	٣	٣	٣	النمو السكاني (في المائة)
(٠,٣٠)	(٠,١٤)	(٠,٩٢)	١,٥٦	١,٤٣	النمو الاقتصادي الحقيقي للفرد (في المائة)
..	١٨٣,٤٥	١٧٥,٦٣	١٦٨,٦٧	١٦١,٧٢	سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي
١١,٢	١٠,٨	١٢	١٢	٨,٦	التضخم
..	البطالة(*)
(٢,٣)	(٣,٣)	(٠,٩٧)	(١)٢,٥٦	(١)٧,٠٠	العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
..	٤٨,٨٨	٥٢,٧٧	٥٣,٨١	٥٣,٧٧	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)

الجدول ١ (تابع)

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٥,٩	١٤١	(٠,٤)	١,٣	٢,٤	نمو القطاع النفطي (في المائة)
٩,٨٣	١١,٥٤	١٣,٠٧	١٣,٧٠	١٣,٦٥	تحويلات العاملين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
..	٢,٢١	٥,٩٠	٤,٨٨	٢,٨١	المساعدات الرسمية للتنمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
..	٣٤,٧	٣٥,٩	٣٥,٠	٣٩,٨	الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
..	٢٦,٩	٢٦,١	٢٥,٦	٢٤,٤	الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
..	٦١,٦	٦٢,٠	٦٠,٧	٦٤,٣	التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)
..	٣	١	٢	٠	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)

المصادر: www.worldbank.org World Development Indicators Database, www.imf.org International Monetary Fund, Executive Board Concludes 2004, التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

ملاحظات: (*) يقدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، معدل البطالة لفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢ بـ ١١,٥ في المائة. (١) فائض مالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. القوسين () تعني نسب مئوية سالبة.

باء- بلورة سياسات إصلاحية للإدارة الاقتصادية الكلية

انطلاقاً من سعيها الفاضلي بتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي كشرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، عملت الحكومة اليمنية على مواصلة تنفيذ العديد من السياسات والإجراءات الاقتصادية الكلية خلال عام ٢٠٠٤، نوجز أهمها فيما يلي:

١- إعداد الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، كأداة عملية لتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي المؤدية إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عبر توفير فرص عمل لمن هم في حالة بطالة من ذوي الدخل المحدودة والفقيرة بما يساعد في الحد من البطالة والفقير.

٢- القيام بتقييم مستوى تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥ واستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٥، كمدخل أساسي لإعداد الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

٣- تفعيل وتطوير عمل السلطة المحلية من خلال عقد المؤتمرات السنوية للمجالس المحلية، الهادفة إلى وضع برامج تنفيذية لتحديد أهداف عمل المجالس المحلية والسياسات والإجراءات اللازمة لبلوغ تلك الأهداف من ناحية وتطوير عملها من ناحية ثانية، وتحديد الآلية المتبعة في متابعة وتقييم مستوى تنفيذ هذه البرامج.

٤- اهتمام الحكومة بعملية تنمية وتطوير الجزر اليمنية، حيث أمر مجلس الوزراء الجهات الحكومية المعنية بتقديم مقترحات بخصوص الموضوع.

٥- تبني الحكومة برنامج تنمية المجتمعات المحلية، وتكليف الصندوق الاجتماعي للتنمية تنفيذ البرنامج وتمويل المشاريع المدرجة فيه.

٦- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار ومنح مكاتب الهيئات العامة للاستثمار في المحافظات صلاحيات أوسع، هذا إلى جانب خفض متوسط الفترة الزمنية لتسجيل مشاريع الاستثمار لدى الهيئة أو مراكزها في المحافظات.

٧- استمرار الحكومة في هيكلة العديد من الأجهزة الحكومية بهدف إزالة التضارب في تنفيذ المهام والاختصاصات بين الأجهزة الحكومية والحد من البطالة المقنعة فيها، بما يسمح برفع مستوى أداء هذه الأجهزة

٨- إعداد استراتيجية إصلاح الإدارة المالية، الهادفة إلى تنفيذ العديد من السياسات والإجراءات الكفيلة بتطوير مختلف العمليات المرتبطة بإعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة العامة، وتوسيع تطبيق اللامركزية وتحديث العديد من القوانين واللوائح الضريبية والجمركية والمشتريات، هذا إلى جانب الاهتمام بتطبيق الأنظمة الحديثة في مجال المعلومات وحوسبة النظام المالي.

جيم- تعبئة الموارد المالية

تعتمد الجمهورية اليمنية اعتمادا رئيسيا على الموارد الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أهم مصادر هذه الموارد تحويلات العاملين، وخاصة في دول الخليج العربي والمساعدات الرسمية المقدمة من الدول المانحة وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت.

وتأتي تحويلات العاملين من هذه المصادر على رأس هذه الموارد حيث توفر موارد مالية بالعملات الأجنبية تقدر بـ ١,٢٦ مليار دولار أمريكي ما يعادل ٩,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ وما يساهم بطريقة مباشرة في تحسين ميزان المدفوعات. كذلك توفر زيادة في دخل عائلات العاملين ومعظمهم في المناطق الريفية، الأمر الذي ساعد في التخفيف إلى حد ما من ارتفاع نسبة الفقر. ولولا هذه التحويلات لكانت نسبة الفقر في المناطق الريفية أكبر بكثير. كذلك أدى انتقال العمالة إلى الدول النفطية المجاورة إلى التخفيف من حدة البطالة وارتفاع دخل العائلات في المناطق الريفية.

أما المساعدات الرسمية للتنمية، فقد لعبت دورا مهما وخاصة قبل اكتشاف البترول في أواخر الثمانينات من القرن الماضي. وقد كانت المساعدات الرسمية للتنمية المصدر الثاني بعد تحويلات العاملين من حيث الأهمية الاقتصادية والمالية، وتأتي إما في شكل دعم مباشر للخزينة أو تمويل مشاريع أوردتها خطط التنمية الخمسية وخاصة في ميادين الصحة والتعليم والبنية التحتية. وشكلت هذه المساعدات حوالي ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي اليمني في عام ٢٠٠٣. وإذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية المساعدات العربية البيئية، فقد شكلت حوالي ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فلم يلعب دورا يذكر في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وذلك بسبب انخفاض معدل تدفق هذا الاستثمار من جهة وتركزه في قطاع النفط والغاز من جهة أخرى. ولا تزال هناك عوائق اقتصادية وإدارية تحول دون زيادة تدفق هذا الاستثمار خارج نطاق النفط والغاز. ومن

أهم هذه العوائق بطء ومحدودية برنامج الخصخصة وعدم وضوح القوانين الخاصة بالشركات، والمنافسة، وحماية الملكية الفكرية.

ويبين الجدول ١ تطور تدفق هذه المصادر للتمويل الخاص في الجمهورية اليمنية خلال السنوات الماضية. غير انه من الواضح أن هذا التمويل لم يكن كافيا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تساهم في تخفيف حدة الفقر.

دال- دعم سياسات تعزيز كفاءة السوق

واصلت الحكومة اليمنية خلال الخمس سنوات الماضية تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، والتي تمثل سياسات تعزيز كفاءة السوق أحد مكوناتها الأساسية، من أهمها:

- ١- موافقة الحكومة على نتائج عمل لجنة المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، وإنجاز العديد من اللجان الفنية إعداد الدراسات والردود اللازمة لاستكمال إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ٢- تفعيل عمليات الدراسة والتقييم لأوضاع العديد من المؤسسات وشركات القطاع العام، والقيام بخصخصة أو إعادة هيكلة العديد منها.
- ٣- الموافقة على إدخال أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية.
- ٤- إنجاز قانون التعرفة الجمركية المعدل بما يتفق مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومجلس التعاون الخليجي.
- ٥- كسر احتكار الشركة اليمنية المتحدة لخدمات الاتصالات (يونيتل) من خلال السماح بدخول شريك فيها لزيادة التنافسية.
- ٦- بناء العديد من الأسواق الحديثة في العديد من المدن، الهادفة إلى تجميع السلع الزراعية والسمكية وغيرها، والهادفة إلى رفع كفاءة تسويق المنتجات المحلية وإعدادها للتصدير، هذا إلى جانب تشجيع إنشاء شركات التسويق والتصدير الوطنية.
- ٧- إنجاز العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادية والتجارية مع العديد من الدول الصديقة والشقيقة، وتفعيل تنفيذ القائم منها، بما يخدم زيادة الصادرات.
- ٨- مواصلة تطوير وتحديث الأنظمة والقوانين المنظمة للتجارة الخارجية بما يتفق ونظام السوق، بما في ذلك رفع كافة القيود على إقراض البنوك لتمويل التجارة الخارجية وبالأخص تشجيع الصادرات، وهذا ما أدى إلى نمو قروض التجارة الخارجية من الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠٠٤، بنحو ٢٥ في المائة.
- ٩- إفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاعات الخدمات العامة، كالكهرباء والاتصالات والنقل.

١٠- إعداد لائحة بمشاريع إنشاء الأسواق الحرة في الموانئ الرئيسية.

١١- دعم وتشجيع أنشطة الغرف التجارية والصناعية واتحادها العام سواء من خلال دعم ومساندة تشكيل الهيئة الإدارية للاتحاد العام، أو إنشاء المجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين وتفعيل أنشطته وأعماله في مجال الاستثمار والتنمية.

١٢- إعداد مشروع إقامة مناطق تجارة حرة مع عدد من الدول مثل الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، ودول تجمع صنعاء وهي أثيوبيا والسودان.

هاء- تقوية العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية

نظرا لأهمية زيادة الروابط الأمامية والخلفية بين الأنشطة الاقتصادية في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي ومن ثم رفع معدل النمو الحقيقي، سعت الحكومة خلال السنوات الأخيرة إلى حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات الروابط الأمامية والخلفية القوية، وذلك من خلال تنفيذ العديد من السياسات والخطوات من أهمها:

١- تقديم التسهيلات والحوافز للاستثمار في المشاريع الزراعية المنتجة للمحاصيل النقدية (كالقطن) والخضار والفاكهة والتي يدخل جزء هام من إنتاجها كمدخلات للصناعات الغذائية والملابس.

٢- الاهتمام بتطوير قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدينية بما يكفل تزويد قطاع الصناعة بالعديد من المواد الخام والسلع الوسيطة.

٣- الاهتمام بتطوير المرافق والمنشآت السياحية، بما في ذلك تبني خطة لتنمية الجزر اليمنية، وحماية المحميات الطبيعية، وتنفيذ مسح للمناطق التاريخية والأثرية.

٤- الاهتمام بتطوير قطاع الأسماك، بما في ذلك مشاريع الاستزراع السمكي للأنواع الموجهة للتصدير وذات القيمة المرتفعة كالشروخ والجمبري.

٥- الاهتمام بمشاريع التنمية الريفية وبالأخص في مجال الطرق، بما يساعد على زيادة فرص تسويق المنتجات الزراعية وانخفاض تكاليف نقلها، ومن ثم زيادة العائد منها.

٦- تنفيذ مشروع المحطة الكهربائية الغازية بما يساعد على زيادة إنتاج الطاقة الكهربائية بتكاليف وتلوث بيئي أقل.

٧- رفع رؤوس أموال البنوك التجارية لتعزيز مراكزها المالية، إلى جانب إدخال الوسائل الحديثة لتنظيم العمل المصرفي، وتعزيز الرقابة على نشاط البنوك التجارية، وكذلك تفعيل خطوات إنشاء سوق الأوراق المالية، بما يساعد خلق مناخ أفضل ليس لنمو القطاع المالي فحسب، بل ومختلف القطاعات وبالأخص قطاع الصناعة.

٨- تشجيع الصناعات الصغيرة والأصغر، والتي غالبا ما تعتمد على مدخلات محلية زراعية واستخراجية.

ثانيا- التنمية والتطورات القطاعية

إن التطورات القطاعية في اليمن كانت شبه محدودة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ إذ يبين الجدول ٢ أن معظم القطاعات الأساسية لم تشهد تحولات جذرية. فقد انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٠ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,٩ في المائة عام ٢٠٠٤ وذلك نتيجة انخفاض الأمطار بشكل أساسي. كما انخفضت مساهمة الصناعات الاستخراجية والتعدين من ٣٦,٤ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٣١,٢ في المائة عام ٢٠٠٤ وذلك نتيجة انخفاض في الاحتياطات النفطية اليمنية. وجاءت هذه الانخفاضات لصالح قطاعي الإنشاءات والخدمات اللذان ارتفعا من ٤,٥ و ٣٠,٢ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٢ و ٣٣,٥ في المائة على التوالي عام ٢٠٠٤. واستمر قطاع الصناعات التحويلية بالاستحواذ على حوالي ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

**الجدول ٢- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي اليمني لبعض القطاعات الأساسية،
٢٠٠٠ و ٢٠٠٤
(نسب مئوية)**

القطاع	٢٠٠٠	٢٠٠٤
الزراعة	١٤,٠	١٢,٩
الاستخراج والتعدين	٣٦,٤	٣١,٢
الصناعات التحويلية	٥,٢	٥,٢
الإنشاءات	٤,٥	٦,٢
الخدمات	٣٠,٢	٣٣,٥

المصدر: البنك المركزي اليمني، <http://www.centralbank.gov.ye/>

ألف- البنية التحتية

أولت الحكومة مشاريع البنى التحتية أهمية خاصة، سواء من خلال توجيه جزء هام من النفقات العامة إلى مشاريع البنية التحتية وفي مقدمتها الطرق حيث ارتفعت النفقات المخصصة لها في الموازنة العامة من ٢٩,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٢ إلى ٤٠,٤ مليار عام ٢٠٠٣ و ٦٥,١ مليار ريال عام ٢٠٠٤^(١)، وهذا ما جعل أطوال الطرق المزففة يرتفع من ٩ ٨٥٠ كيلومترا عام ٢٠٠٣ إلى ١٠ ٥٥٥ كيلومترا عام ٢٠٠٤ والطرق الخصوية من ١٣ ٠٧٣ كيلومترا إلى ١٣ ٥٠٦ كيلومترا، بنسبتي زيادة تصل إلى ٧,٢١ في المائة و ١١,٩ في المائة على التوالي^(٢). كما أعطيت عملية تطوير وتوسيع المطارات الأولوية في تخصيص النفقات الاستثمارية، وبالأخص مطارات صنعاء وعدن وسقطرى، وكذلك الوضع في مجال الموانئ، حيث جرت استثمارات كبيرة في مجال البنية التحتية في المنطقة الحرة بعدن وفي ميناء الحديد والصليف والمكلا، مما يساعد في تسهيل التجارة الخارجية.

كما تبنت الحكومة خطة شاملة لبناء السدود في معظم محافظات اليمن، مما أدى إلى ارتفاع النفقات الاستثمارية في القطاع الزراعي من نحو ٤,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٥,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٤^(٣)،

()

()

()

إلى جانب النفقات الخاصة بالتنمية الريفية والتي ساهمت بدرجة ملموسة في تحسين مستوى البنى التحتية في المناطق الريفية. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها الجمهورية اليمنية، غير أنها لم تكن كافية لتحفيز الإنتاج أو زيادة الإنتاجية.

باء- التكنولوجيا

يعتبر قطاع التكنولوجيا من القطاعات الاقتصادية التي فرضت نفسها كنشاط اقتصادي واعد وهام يسمح بتوليد فرص إنتاجية عديدة تتميز عن غيرها بارتفاع القيم المضافة المتولدة عنها، وهذا ما دفع متخذي القرار الاقتصادي على المستوى الحكومي أو على مستوى القطاع الخاص إلى إعطائه اهتماما كبيرا، وإلى اتخاذ العديد من الإجراءات لتطوير هذا القطاع من أهمها:

- ١- تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتقنية المعلومات.
- ٢- تبني سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا.
- ٣- إقرار الاتجاهات العامة لاستراتيجية الاتصالات الوطنية والمعلومات.
- ٤- الموافقة على إنشاء مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- ٥- الموافقة على إنشاء جامعة عمران التكنولوجية.
- ٦- إعادة تنظيم المجلس الأعلى للبحث العلمي، بهدف تفعيل دوره في تطوير أنشطة البحث العلمي في مختلف مراكز ومعاهد البحث العلمي والجامعات.
- ٧- إنشاء العديد من الكليات العلمية في الجامعات اليمنية، الحكومية منها والخاصة، والمعاهد التقنية والمهنية والفنية، بهدف رفع الطاقة الاستيعابية للمعاهد الفنية والمهنية إلى ١٥ في المائة من إجمالي الطلب الاجتماعي على التعليم.
- ٨- توسيع كبير في خدمات الاتصالات، وبالأخص في المناطق الريفية والمحرومة، حيث ارتفع نصيب المناطق الريفية من خطوط الهاتف المجهزة من ٣ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠ في المائة عام ٢٠٠٤. كما ازداد على المستوى الوطني عدد خطوط الهاتف من ١ ١٦١ ألف خط عام ٢٠٠٣ إلى ١ ٢٤٤ ألف خط عام ٢٠٠٤، ومراكز الاتصالات من ٨٥١ ٤ إلى ٧ ٥٢٦، ومستخدمي التلفون السيار من ٦٧٥ ألف إلى ٨٤٤ ألف ومشاركي الإنترنت من ٣٢ ألف إلى ٧٦ ألف، ومقاهي الإنترنت من ٨٥١ ٤ إلى ٧ ٥٢٦^(٤). وإذا ما قارنا هذه الأرقام بالمعدل العالمي في العام ٢٠٠٣، يتبين أن معدل الـ ٦٠,٥ خط هاتف ثابت لكل ألف شخص في اليمن كان أقل من المعدل العالمي (١٨٣ خط لكل ألف شخص) ولكن أكثر من معدل أقل البلدان نموا (٨ خطوط لكل ألف شخص). أما بالنسبة لمستخدمي الهاتف السيار في العام ٢٠٠٣، فيتبين أن المعدل في اليمن (٣٥,٢ لكل

ألف شخص) كان أيضا أقل من المعدل العالمي (٢٢٢,٧ خط لكل ألف شخص) ولكن أكثر من معدل أقل البلدان نموا (١٥,٦ خطوط لكل ألف شخص).

جيم- الطاقة

شهد قطاع الطاقة خلال السنوات الماضية اهتماما كبيرا بهدف الحد من الاختلالات القائمة فيه، حيث تمت الموافقة على إنشاء المحطة الغازية، وعلى مشاريع تطوير الكهرباء والبدء بتنفيذ مشروع كهرباء إسعافي لصنعاء، إضافة إلى رفع دعم مشاريع كهربة الريف، مما ساعد على نمو الطاقة المولدة المركبة من ٨٥٦ ميغاوات عام ٢٠٠٣ إلى ٩٢٢ ميغاوات عام ٢٠٠٤، مما سمح بتحقيق معدل نمو في عدد المشتركين بلغ نحو ٦,٢ في المائة عام ٢٠٠٤. هذا إلى جانب المشاريع المنفذة الهادفة إلى تقليل حجم الفاقد منها والذي يصل نسبته إلى نحو ٣٦ في المائة. ونتيجة لذلك، ظلت النفقات الاستثمارية في القطاع تحتل مكان الصدارة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى. ورغم ذلك، ظلت نسبة التغطية من خدمات الكهرباء من المنظومة الموحدة للمؤسسة ومن مشاريع كهرباء الريف المدارة من قبل المجالس المحلية ثابتة بحوالي ٤٠ في المائة خلال العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، غير أن الزيادة المطردة في الطلب المحلي على الطاقة أدى إلى استمرار إشكالية انقطاع التيار الكهربائي على ما كانت عليه في الأعوام السابقة.

دال- الزراعة

ساهمت الزيادة المستمرة في الاستثمارات الحكومية في المجال الزراعي بارتفاع الاستثمارات الحكومية من ٣,١ مليار ريال عام ٢٠٠٣ لتصل عام ٢٠٠٤ إلى نحو ٥,٦ مليار ريال، إلى جانب تبني الحكومة لاستراتيجية تطوير المحاصيل الاستراتيجية الممكن تصديرها مثل البن، والقطن، والزيتون، والنخيل، والمانغا، والعسل والتوسع في إنشاء السدود والحواجز المائية، في تهيئة الظروف لزيادة استثمارات القطاع الخاص، وهذا ما تعكسه زيادة قروض الجهاز المصرفي لمشاريع القطاع الزراعي من ٧١١ مليون عام ٢٠٠٣ إلى ٢١٨٦ مليون عام ٢٠٠٤، وزيادة الاستثمارات المرخصة من قبل الهيئة العامة للاستثمار في المشاريع الزراعية من ١٧٣ مليون ريال عام ٢٠٠٣، إلى ١٩٤ مليون ريال عام ٢٠٠٤، مما ساهم في رفع معدل النمو الحقيقي للقطاع الزراعي من ٠,٢ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٢,١ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٣,١٤ في المائة عام ٢٠٠٤، وذلك جراء ارتفاع المساحة المزروعة من ١٠٧٧ ألف هكتار عام ٢٠٠٣ إلى ١١٨٩ ألف هكتار عام ٢٠٠٤ أي بنسبة ١٠,٤ في المائة^(٥). وتظهر البيانات أن الزيادة قد تحققت في المحاصيل الواعدة وليس في المحاصيل التقليدية، وهذا ما تظهره بيانات الجدول التالي.

- -

**الجدول ٣- تطور كميات الإنتاج الزراعي من أهم المحاصيل والسلع الزراعية
خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ (طن)**

متوسط معدل النمو السنوي %	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	المحاصيل
(١١,١)	٤٤٧ ٢٧٠	٤٧٧ ٤١٩	٦٢٠ ٣٠١	٧٦٤ ١٧٤	٧٣٥ ٣١٧	الحبوب
(١,٦)	٧١٧ ٤١٤	٨٣٣ ٣٤٩	٨١٨ ٩٥١	٨٠٢ ٧٣٣	٧٧٤ ٩٠٨	الخضار
(٠,٣)	٦٣٧ ٧٩٢	٧٣٦ ٢١٦	٧١٩ ٧٠١	٧٠٣ ٣٩٠	٦٥٤ ٩٥٤	الفواكه
(٩,٩)	٣٨ ٣٤٥	٧١ ٢٨٩	٧٠ ٧١٦	٧٢ ٤٢٦	٦٦ ٩٦٣	المحاصيل النقدية(*)
١,٠	١ ٥٠٥ ٢٠٤	١ ٤٣٢ ٣١٠	١ ٤٢٩ ٤٥٥	١ ٤٦٧ ٧٠٦	١ ٤٥٠ ٦٦٩	الأعلاف
٢,٥	١١٨ ٢٠٧	١٠٣ ٦١٠	١٠٣ ٩٤٢	١٠٥ ٤٦٥	١٠٨ ٠٤٣	القات
٥,٩	٦٤ ٩٢٦	٥٩ ٧٦١	٥٩ ٢٨٣	٥٦ ١٨٨	٥١ ٦٩٨	اللحوم
٢٢,٦	٢٥٦ ٣٣٦	٢٢٨ ١١٦	١٧٩ ٥٨٤	١٤٢ ١٩٨	١١٣ ٩٣٨	الأسماك
٢,٦	٦٦٨	٦١٥	٦١٣	٦١١	٦٠٤	البيض

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، الفصل السادس: الزراعة والأسماك.

(*) المحاصيل النقدية هي المحاصيل التي يبيعها المزارع في السوق مقابل المال.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول ٣ حدوث تراجع واضح في المحاصيل الزراعية الأساسية وبمعدلات مرتفعة بلغت في أقصاها خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤ نحو ١١ في المائة للحبوب، و ٩,٩ في المائة للمحاصيل النقدية، و ١,٦ في المائة للخضار، و ٠,٣ في المائة للفواكه. أما بقية المحاصيل والمنتجات، فقد حققت معدلات نمو متباينة تراوحت في المتوسط خلال الفترة المذكورة ما بين ٢٢,٦ في المائة للأسماك و ١,٠ في المائة للأعلاف، ما انعكس في زيادة معدل نمو الواردات من السلع الزراعية الأساسية خلال هذه الفترة وما زاد من حجم الفجوة الغذائية، وزيادة الضغوط على سوق النقد الأجنبي. كما ساهمت الزيادة الكبيرة في الإنتاج السمكي في زيادة حجم الصادرات منه ما جعل قطاع الأسماك يحتل مكان الصدارة بين القطاعات الاقتصادية الواعدة. ويرجع سبب تراجع القطاع الزراعي إلى التدني الكبير في كميات الأمطار خلال العامين الأخيرين بالإضافة إلى إعادة تقدير المساحات الزراعية في بيانات المسح الزراعي لعام ٢٠٠٤.

هاء- الصناعة والتعدين

١- الصناعة الاستخراجية والتعدين

حققت الصناعة الاستخراجية (بدون النفط) تراجعا ملموسا خلال الثلاث سنوات الأخيرة، باستثناء قطاع الغاز وذلك بسبب ارتفاع الطلب عليه وقطاع الكري والنييس والحصاء وذلك بسبب التوسع الواضح في حركة البناء والتشييد وبالأخص في مجال مشاريع البنى التحتية والإسكان، كما هو مبين في الجدول ٤.

الجدول ٤- تطور إنتاج أهم السلع الاستخراجية خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٣

متوسط معدل النمو السنوي	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	وحدة القياس	
(١,٩)	١٤٧ ٤٩٨	١٥٧ ٢٦٩	١٥٩ ٩٢٩	١٦٠ ٠٥٣	١٥٩ ٣٧١	ألف برميل	النفط الخام
٩,٣	٦٥٨	٦٢٤	٥٩٥	٥٠٨	٤٦٣	ألف طن	الغاز
(٢,١)	٢٢٦٩	٢٢٤٦	٢٢٤٥	٢٢٤٣	٢٤٨٠	ألف طن	استخراج أحجار
٢,٤	٦٦٨	٦٥٥	٦٤٢	٦٢٤	٦٠٧	ألف طن	كري ونيس وحصاء
(١,١)	٨٨	٨٦	٩٩	١١٣	٩٥	ألف طن	ملح طعام
(٢,٦)	٣٧	٤٦	٤٤	٤٤	٤٢	ألف طن	جبس

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، الفصل السابع: الصناعة والطاقة.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق أن العديد من الصناعات الاستخراجية تراجعت إما بسبب استنفاد حجم الاحتياطي منها مثل استخراج النفط الخام الذي تراجع حجم إنتاجه خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بمعدل سنوي متوسط بلغ ١,٩ في المائة، وبالأخص عام ٢٠٠٤ الذي بلغ معدل الانخفاض في حجم إنتاجه نحو ٦,٢ في المائة وكذلك الوضع في صناعات استخراج الأحجار وملح الطعام والجبس، في حين حقق إنتاج الغاز معدل نمو مرتفع خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ بلغ في المتوسط ٩,٢ في المائة واستخراج الكري والنيس ٢,٤ في المائة. ونتيجة لذلك، حقق الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الاستخراجية معدلا متواضعا عام ٢٠٠٢ لا يتجاوز ٠,٦٢ في المائة ومعدلا سالبا خلال العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ بلغ ١,٧٦ في المائة و٤,٥٦ في المائة على التوالي، مما يعكس استمرار ضعف جاذبية الاستثمار في مشاريع هذا القطاع الاقتصادي الهام والواعد. ويرجع السبب في ذلك إلى محدودية البيانات والدراسات الاقتصادية حول فرص الاستثمار المتاحة في هذا القطاع، مما يستدعي أهمية توفير بيانات بل ودراسات أولية من قبل الجهاز الحكومي حول إمكانيات وأنواع فرص الاستثمار في هذا القطاع الهام.

٢- الصناعة التحويلية

على الرغم من اعتبار الصناعة التحويلية من القطاعات الواعدة في إطار التنمية الاقتصادية في اليمن، حيث استهدفت خطنا التنمية الأولى ١٩٩٦-٢٠٠٠ والثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥ قطاع الصناعة التحويلية، حقق معدل نمو سنوي متوسط ٨ في المائة و١٠ في المائة على التوالي. غير أن متوسط معدل نموه الحقيقي لم يتجاوز ٢,٦ في المائة و٤,٧ في المائة على التوالي، وهذا ما جعل نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ينخفض من ١٢,٧ في المائة عام ١٩٩٥ إلى نحو ٥,٢ في المائة عام ٢٠٠٤. ويعكس ذلك مدى ضعف كفاءة القطاع وقدرته التنافسية. وذلك يرجع بدرجة أساسية إلى ضعف البنية الهيكلية للقطاع، حيث تستحوذ الصناعات الغذائية على ما نسبته ٣١ في المائة من إجمالي ناتج القطاع والمنتجات الإنشائية ما نسبته ١٧,٦ في المائة و١٣,٩ في المائة من منتجات التبغ، مما يعني أن باقي الصناعات الهامة التي تلعب دورا قياديا في عمليات التنمية لا يتجاوز ما تسهم به في توليد الناتج المحلي الإجمالي ٣٧,٥ في المائة، ولذلك ظلت إمكانيات حدود توسع حقيقي في حجم أنشطته محدودة، حيث تراوح معدل نموه الحقيقي خلال الأربع سنوات الأخيرة ما بين ٣,٢ في المائة و٣,٧ في المائة، وذلك يرجع إلى الضعف الشديد في البنية التحتية للقطاع، وارتفاع نسبة المكون الأجنبي في مدخلات الإنتاج، وانخفاض إنتاجية العامل بسبب تدني مستوى مهارات اليد العاملة المحلية، مما يجعل القدرة التنافسية للسلع المحلية منخفضة جدا، وهو ما يستدعي صياغة استراتيجية واضحة لنهوض هذا القطاع الهام وتنميته.

واو- التنمية الريفية

تمثل التنمية الريفية في الجمهورية اليمنية المدخل الحقيقي للتنمية الشاملة والفاعلة في الحد من الفقر ومن الاختلال بين التوزيع السكاني وتوزيع الموارد الطبيعية وبالأخص المياه، حيث نجد أن سكان الريف يشكلون ما نسبته ٧٣,٥ في المائة من إجمالي السكان المقيمين، منهم ما يزيد على ٦٠ في المائة ممن يقطنون المناطق الجبلية ذات الموارد الطبيعية والأراضي المنبسطة المحدودة، لكن معدل الهجرة إلى المدن الرئيسية في ارتفاع. وهذا ما دفع الحكومة إلى إصدار قانون السلطة المحلية والعمل على تطوير أجهزتها سواء من خلال توفير البنى التحتية للوحدات الإدارية، أو فتح الوحدات الحسابية في معظم الوحدات الإدارية وتوفير متطلبات عملها من أجهزة كمبيوتر وطباعة وتصوير. كما أعطيت عملية تدريب العاملين في السلطة المحلية اهتماما واضحا للنهوض بمستوى أدائها. وقد ساهم ذلك في إحداث دفعة قوية للتنمية الريفية، خاصة بعد أن أعطيت الصلاحيات الكاملة للمجالس المحلية في تحديد أولويات المشاريع الإنمائية في الوحدات الإدارية وفي حدود مواردها المتاحة، والتزام السلطة المركزية بتحمل كافة النفقات الجارية للسلطة المحلية. هذا في الوقت الذي ظلت السلطة المركزية حريصة على إيلاء مشاريع التنمية اهتماما خاصا من خلال مشاريع مثل مياه الريف وكهرباء الريف، ومشاريع التنمية الريفية في المجال الزراعي والطرق الريفية. ورغم تلك الجهود في مجال التنمية الريفية، إلا أن متطلبات إحداث تنمية فاعلة وسريعة في المناطق الريفية تحتاج إلى جهود وموارد مالية أكبر مما هو قائم.

زاي- السياحة

تتمتع اليمن بثروة سياحية هائلة ومتنوعة، وهذا ما دفع الحكومة إلى اعتبار قطاع السياحة أحد القطاعات الاقتصادية الواعدة التي يجب تشجيعها وتنميتها، حيث تم تأهيل العديد من المواقع الأثرية والمناطق التاريخية في العديد من المحافظات، كما تم إنشاء العديد من المتاحف في المحافظات وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في المجال السياحي، مع بذل جهود كبيرة خلال العامين الماضيين للترويج السياحي. وتمت إقامة العديد من المهرجانات السياحية في العديد من عواصم العالم، والمشاركة في العديد من المعارض والمؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بذلك، هذا إلى جانب الفعاليات والمهرجانات التي أقيمت عام ٢٠٠٤، عام اعتبار صنعا عاصمة للثقافة العربية واعتبار عام ٢٠٠٥ عام السياحة. وتم تنفيذ الخطة الأمنية، التي ساهمت في تحقيق الأمن في مختلف ربوع اليمن وفي المناطق السياحية على وجه الخصوص.

وقد أثمرت تلك الجهود في حدوث انتعاش كبير في المجال السياحي. فقد ارتفع عدد الفنادق من ٤٣٥ عام ٢٠٠٣ إلى ٥١٦ عام ٢٠٠٤، وعدد الغرف من ١١ ٨٩٠ إلى ١٢ ٨٩٠، وقد ترافق هذا مع الزيادة في الطاقة الاستيعابية للمنشآت السياحية مع ارتفاع عدد السياح من ٥٨ ٧٣٠ عام ١٩٩٩ إلى ٧٣٢ ٢٧٣ عام ٢٠٠٤ بنسبة زيادة تصل إلى ٣٦٦ في المائة، وبالتالي ارتفاع الليالي السياحية من ٣٩٦ ٣٧٩ إلى ٣٩٢ ٦٤٢ بنسبة زيادة ٣٣٢ في المائة. وهذه الزيادة الكبيرة في النشاط السياحي توحى بإمكانية حدوث انتعاش في القطاع حيث أن معظم السياح القادمين إلى اليمن من دول عربية بنسبة ٦٥,٣ في المائة يمثل السعوديون نحو ٤٥,٣ في المائة منهم^(١).

ثالثاً- السياسات الاجتماعية

ألف- الفقر

١- مشكلة الفقر في الجمهورية اليمنية

من ضمن جهود الحكومة اليمنية لخفض نسبة الفقر، الورقة التي تم إعدادها عن استراتيجية تخفيض الفقر في اليمن من قبل وزراء التخطيط والتنمية والمالية في العام ٢٠٠٠ وتم تقديمها إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هذا وقد جرى آخر مسح للفقر في اليمن خلال عام ١٩٩٩، إلا أن أهم مسح هو الذي جرى في عام ١٩٩٨ والذي أوضح أن ١٧,٦ في المائة من سكان اليمن تحت ما يسمى خط الفقر الغذائي^(٧). إلا أن هذه النسبة ترتفع إلى ٤١,٨ في المائة إذا أضفنا الاحتياجات غير الغذائية. وهذا يعني أن حوالي ٧ مليون نسمة يعانون من جوانب مختلفة من الفقر^(٨).

وتتركز مشكلة الفقر في الجمهورية اليمنية في المناطق الريفية حيث يعيش أغلب السكان. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٨٠ في المائة من الفقراء وأكثر من ٨٧ في المائة من أكثر ممن يعانون من الفقر الغذائي هم من سكان الريف^(٩). ومن أهم العوامل التي تزيد من مشكلة الفقر في اليمن كان ارتفاع نسبة النمو السكاني الذي لا يزال في حدود ٣ في المائة. كذلك مشكلة النقص في التعليم وارتفاع نسبة الأمية حيث تشير التقديرات إلى أن ٧٨ في المائة من الفقراء يعانون من مشكلة الأمية. كذلك يعاني العديد من ارتفاع عدد أعضاء الأسرة الواحدة وخاصة من الأطفال كما تعاني المناطق التي تكثر فيها مشكلة الفقر من البطالة الأمر الذي يفاقم هذه المشكلة.

٢- الإجراءات الحكومية لخفض نسبة الفقر

قامت الحكومة بإنشاء نظام الضمان الاجتماعي إلا أن هذا النظام لا يشمل العاملين في القطاع الخاص ولا العاملين في القطاع غير الرسمي، ولذلك لم تزد تغطية هذا القطاع عن ٣٠ في المائة^(١٠). كذلك قامت الحكومة بإنشاء الصندوق الاجتماعي، وقدم هذا الصندوق إعانات إلى ٤٥٠ ألف أسرة في عام ٢٠٠٠ مقارنة بحوالي ٥٠ ألف أسرة في عام ١٩٩٩^(١١). وبالرغم من هذا الارتفاع، فإنه لا يزال دون تغطية كل الأسر البالغ عددها ٨٣٥ ألف أسرة^(١٢).

٣- أهداف استراتيجية خفض نسبة الفقر

() Ministry of Planning and International Cooperation, "Poverty Redistribution Strategy paper (2003-2005)", p. 32.

() Ibid.

() Ibid, p. 34.

() Ibid, p. 46.

() Ibid.

() Ibid.

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تخفيض نسبة الفقر بحوالي ١٣ في المائة خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥ وبذلك يهدف إلى خفض نسبة الفقر العامة إلى حوالي ٣٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥^(١٣). كذلك تهدف هذه الاستراتيجية إلى رفع نسبة تغطية الخدمات الصحية إلى ٦٥ في المائة من السكان بحلول عام ٢٠٠٥ ورفع نسبة القيد في التعليم الابتدائي إلى حوالي ٦٩ في المائة^(١٤).

أما بخصوص تغطية الصندوق الاجتماعي، فالهدف هو الوصول إلى ٦٠٠ ألف أسرة والتغطية من نظام الضمان الاجتماعي إلى ٥٢٩ ألف عامل من بينهم حوالي ٧٠ ألف عامل من القطاع الخاص.

باء- التعليم والتدريب

١- إعطاء الأولوية للتعليم وخاصة التعليم الأساسي

احتل التعليم، وبالأخص الأساسي، أولوية الأهداف للتنمية البشرية والتي مثلت في الآونة الأخيرة المحور الأساسي للتنمية المستدامة كون إعداد الموارد البشرية هو المدخل الحقيقي لتطوير أساليب الإدارة والإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاجية، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي المستدام. ويمثل التعليم الأساسي حجر الأساس التي تبنى عليه عملية التنمية البشرية، ولذلك نجد أن برنامج الإصلاح الاقتصادي وبرنامج محاربة الفقر واستراتيجية التنمية، التي تقوم معظم الدول بتنفيذها تحت إشراف ورعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومباركة الدول المانحة، تعطي هدف توسيع وتطوير التعليم الأساسي الأولوية. وهذا ما أخذت به الحكومة اليمنية سواء في خططها الإنمائية أو برامجها الإنمائية، حيث نجد إن اليمن وبعد تبنيها الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥، قامت بإعداد البرنامج التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي، لكي تستطيع تحديد الخطوات الواجب تنفيذها لبلوغ أهداف الاستراتيجية، وبالأخص ما تعلق منها بتحديد آلية للتنسيق بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وغيرها من الجهات حول الموضوع. وتم إنشاء وتشكيل المجلس الوطني للتعليم، كما تم خلال عام ٢٠٠٤ إعداد دراسة متكاملة لكافة المحافظات عن الأسر الفقيرة، وتقديم مساعدات تساعدها على مواجهة نفقات التعليم الرمزية. وقد انعكست تلك الخطوات على زيادة مدارس التعليم الأساسي من ٨٩٤ ٨ عام ١٩٩٩ إلى ٥٦٥ ١٠ عام ٢٠٠٤، بمعدل نمو سنوي متوسط يصل إلى ٣,٦ في المائة، وزيادة عدد المدرسين من ٨٦١ ٨٧ عام ٢٠٠٢ إلى ٩٦ ٣٤٨ عام ٢٠٠٤، بمعدل نمو متوسط ٤,٧ في المائة في حين ارتفع عدد الطلبة من ٣ ٣٤٨ ٠٠٠ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤١ ٣ ٨٨٥ عام ٢٠٠٤، وبمعدل نمو متوسط ٥,١ في المائة^(١٥). وفي ضوء ما سبق، نجد أن عدد الطلبة مقابل المدارس أو في الصف قد ارتفع، مما يعنى حدوث تحسن كمي لكن في مقابل تراجع في جودة التعليم.

٢- دعم التعليم غير الأساسي

() Ibid, p. 53

() Ibid, p. 54

()

يحظى التعليم الثانوي باهتمام واضح وبالأخص التعليم الفني والمهني، لما لذلك من انعكاس على سوق العمل التي تحتاج إلى يد عاملة فنية ومهنية مدربة أكثر من احتياجها لخريجي التعليم الجامعي العام. لذلك تم اتخاذ العديد من الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تشجيع التعليم المهني والفني والتقني، حيث تم إقرار الحكومة للاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والمهني وإعداد السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا. وعليه تم إنشاء العديد من المعاهد الفنية والتقنية في العديد من المحافظات وتطويرها، والتوسع في إنشاء الكليات العلمية وتوسيع وتطوير القائم منها. وفي ضوء ذلك ارتفع عدد الطلبة في المرحلة الثانوية من ٤٤٤ ٠٠٠ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٧٩ ٠٩٦ عام ٢٠٠٤ بمعدل نمو سنوي متوسط ٦,٢ في المائة، في حين ارتفع عدد الفصول بمعدل منخفض مما يعني زيادة عدد الطلبة في الفصل الواحد. مما يعني أيضا تحسنا كميا وتراجعا نوعيا في التعليم غير الأساسي.

أما في مجال التعليم المهني والتقني، فنلاحظ ارتفاع عدد الطلبة من ٨٤٠ ٩ عام ٢٠٠٣ إلى ٤٢٨ ١٢ عام ٢٠٠٤، بمعدل نمو يصل إلى ٢٦,٣ في المائة^(١٦). وتعكس البيانات السابقة التوسع الواضح في خدمات التعليم.

٣- زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم

قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى دفع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم بمختلف مراحله وتخصصاته وفي مقدمتها منح مشاريع التعليم العديد من مزايا الاستثمار الممنوحة للمشاريع الإنتاجية، هذا إلى جانب إنشاء إدارة عامة في وزارة التربية والتعليم تعنى بإدارة وتنظيم المشاركات المجتمعية في مجال التعليم، وتمثيل القطاع الخاص في المجلس الوطني للتعليم. وقد ساعد ذلك في توسع نشاط القطاع الخاص في مجال التعليم، حيث بلغ عدد الطلبة في التعليم الأساسي في المدارس الأهلية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ نحو ٣١٠ ٧٠، بما نسبته ١,٨ في المائة من إجمالي الملحقين بالتعليم الحكومي ونحو ٩١٠ ٩^(١٧) في التعليم الثانوي ونسبة ١,٦ في المائة في التعليم الحكومي. أما في مجال التعليم الجامعي، فنجد أن عدد الطلبة الملحقين بالجامعات الخاصة ارتفع من ٩٠٩٢ عام ٢٠٠٣ إلى ٤١٣ ٢٣ بنسبة زيادة تصل إلى ١٥٧ في المائة ونحو ١٣,٥ في المائة من إجمالي الملحقين بالجامعات الحكومية. وفي ضوء ما سبق، نلاحظ مدى التطور في التعليم الخاص في المجالات وعلى كل السنوات.

٤- تعبئة الإدارة السياسية بهدف الوصول إلى تحقيق هدف التعليم للجميع

لقد التزمت الدولة بتوفير التعليم للجميع، وهذا ما بدأ واضحا في رؤية اليمن الاستراتيجية (٢٠٠١-٢٠٢٥) والتي انبثقت منها الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٥) حيث استهدفت رفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى ٩٥ في المائة عام ٢٠٢٥ وخفض معدل الأمية إلى أقل من ١٠ في المائة. غير أن هذا الهدف تم تقديمه إلى عام ٢٠١٥ في كل من أهداف استراتيجية تطوير التعليم الأساسي (٢٠٠٣-٢٠١٥) وفي أهداف التنمية الألفية. ورغم الجهود الحكومية الحثيثة لبلوغ هذا الهدف خلال السنوات الأخيرة، إلا إن الملاحظ أن الاهتمام بالأهداف الكمية دون الاهتمام بجودة التعليم سيكون له آثار سلبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من بلوغ الأهداف الكمية. كما أن عدم حدوث تحسن حقيقي في مستوى الدخل الحقيقية للأسر المنخفضة الدخل والفقيرة هو عائق حقيقي لبلوغ هدف توفير التعليم للجميع.

()

()

٥- اتخاذ التدابير لمكافحة التسرب في التعليم وبالأخص الإناث

تمثل ظاهرة التسرب من التعليم أحد المظاهر السلبية التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى حجم الهدر في النفقات على التعليم، وعاملاً أساسياً في استمرار ارتفاع مستوى الأمية، ومن هم دون مستوى مؤهل التعليم الأساسي، مما يساهم في تزايد ظاهرتي البطالة وعمالة الأطفال، وهذا يستوجب دراسة هذه الظاهرة ووضع المعالجات لها، وبالأخص في ضوء تصاعد نسب التسرب، وكون الجزء الأكبر من التسرب من الإناث وبين أوساط الأسر الفقيرة. وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة إلى الحد من هذه الظاهرة ومعالجتها وفي مقدمتها تثبيت الرسوم الدراسية الرمزية واستمرار دعم الكتاب المدرسي ودراسة إمكانية تقديم معونة للأسر الفقيرة مقابل إرسال أولادهم للمدارس وبالأخص الإناث وإعفائهم من الرسوم، وبناء مدارس مستقلة للبنات، وتوظيف أكبر عدد من المدرسات المؤهلات لحفز الأسر على إرسال بناتهم إلى المدارس، هذا إلى جانب اتخاذ إجراءات مصاحبة لدعم هذا التوجه مثل تشجيع الجمعيات الخيرية على تقديم المساعدات والعون في هذا المجال من خلال التبرع بالحقيبة المدرسية والزي المدرسي للأسر الفقيرة وسعي الحكومة للحد من ظاهرة عمالة الأطفال وإعادتهم إلى المدارس. ورغم هذه الجهود، إلا إن تفشي ظاهرة الفقر في ظل استمرار ارتفاع معدل نمو السكان ومعدلات التضخم قد حالت دون الحد بالصورة المقبولة وليس المرغوبة من تنامي ظاهرة التسرب من التعليم.

جيم- السكان والسياسات السكانية

١- إعطاء الأولوية لقضايا السكان والمستوطنات البشرية

أدى ارتفاع معدل النمو السكاني، في ظل محدودية معدل النمو الاقتصادي الحقيقي وندرة الموارد الطبيعية وبالأخص المياه، إلى تفاقم المشاكل المرتبطة بالقضية السكانية، وفي مقدمتها تدني مستوى المعيشة جراء ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية وتدني مستوى الدخل. وقد أدى ذلك أيضاً إلى اختلال سوق العمل بسبب ارتفاع معدل نمو عرض قوة العمل في ظل تدني معدل الطلب على العمالة مما تسبب في تنامي معدلات البطالة بمختلف أنواعها الصريحة والموسمية والمقنعة، ومما زاد من حدة تفشي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن، وبالتالي زيادة معدلات الطلب على الخدمات العامة الأساسية في ظل محدودية النمو المتاح لها وأدى ذلك بدوره إلى تدني نسب التغطية منها ومستوى أو نوعية الخدمة المقدمة للمجتمع منها، إضافة إلى حدوث نزوح سكاني مستمر من الريف إلى المدن مما شكل ضغطاً حقيقياً على الموارد الطبيعية للبلد (كالمياه) وعلى مرافقها العامة.

وفي ضوء ما سبق، اعتبرت الحكومة المشكلة السكانية أحد التحديات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك سارعت إلى اتخاذ العديد من الخطوات والإجراءات الهادفة إلى الحد من المشكلة السكانية وفي مقدمتها استكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني الهادفة إلى نشر الوعي بالقضايا السكانية بين مختلف شرائح المجتمع وبمختلف الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة، وبالأخص ما يتعلق بقضايا تنظيم الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة والتحصين.

كما تم عقد المؤتمر الوطني لمعالجة المشكلات السكانية وتفعيل المشاركة المجتمعية في تقييم وتنفيذ الحلول المقترحة بهدف إشراك وحدات السلطة المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والتنظيمات الحزبية والجهات الدينية والاجتماعية في الجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل نشر الوعي بالقضايا السكانية وتنفيذ

السياسات والإجراءات المرتبطة بها، واستكمال عملية إدماج القضايا السكانية في المناهج الدراسية للمدارس والجامعات بهدف نشر الوعي بقضايا السكان بين الشباب، واستكمال إعداد دليل دمج القضايا السكانية في خطط وبرامج التنمية لمختلف أجهزة الدولة، وعقد العديد من ورش العمل والندوات المرتبطة بالعديد من القضايا السكانية مثل دور خطباء المساجد في التوعية بالقضايا السكانية، وتقييم تنفيذ الخطة السكانية، والقيام بتنفيذ مسح الطلب في سوق العمل لمعرفة احتياجات سوق العمل من اليد العاملة بهدف توجيه التعليم في ضوء ذلك بما يساعد في الحد من البطالة، وتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤ لتحديث وتطوير قاعدة البيانات السكانية وإسقاطاتها المستقبلية. وقد ساهمت تلك السياسات والإجراءات في تحقيق تقدم واضح في هذا المجال إذ انخفض معدل نمو السكان من ٣,٧ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ إلى ٣,٠٢ في المائة في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٤، وهذا إلى جانب ارتفاع نسبة الأمهات المستفيدات من خدمات تنظيم الأسرة وارتفاعها من ٢٠,٨ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٢٣,١ في المائة عام ٢٠٠٣، وكذلك خدمات رعاية الأمومة والطفولة.

٢- بلورة السياسة السكانية بما يتماشى مع الأهداف المتفق عليها دولياً

من خلال تقييم مجموعة السياسات السكانية المنفذة خلال الأربع سنوات الماضية، نجد أنها تتوافق مع الأهداف المتفق عليها دولياً حيث تم إعطاء أولوية للسياسات والإجراءات المرتبطة بتنظيم الأسرة ومشاريع رعاية الأمومة والطفولة والتوسع في عمليات التحصين للأمهات والأطفال، إلى جانب الاهتمام بعمل المرأة ومشاركتها في الحياة العامة وصنع القرار، بحيث تم إنشاء إدارة تهتم بشؤون المرأة في مختلف الجهات الحكومية والمحافظات، هذا إلى جانب الاهتمام بقضايا الطفل، حيث تمت الموافقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والموافقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة والصور الخليعة، وبذل الجهود للتوعية من مخاطر وأسباب انتقال مرض الإيدز وغير ذلك من الأنشطة السكانية المنبثقة من الأهداف السكانية الدولية مثل حضور المؤتمرات الدولية المتعلقة بذلك وإقامة ورش عمل لمناقشة نتائج هذه المؤتمرات والتوصيات الصادرة عنها وتحديد ما يمكن تنفيذه منها وكل ذلك بما يخدم الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

دال- الخدمات الصحية

١- تحسين الخدمات الصحية

تعتبر الخدمات الصحية من الخدمات الأساسية في المجتمع التي يجب على الحكومة توفيرها بأسعار تتناسب مع مستوى معيشة السكان، كون توفرها هو شرط ليس لتحقيق حماية المجتمع من الأوبئة والأمراض الفتاكة فحسب، بل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضاً. لذلك أولت استراتيجيات وخطط وبرامج التنمية وتطوير الخدمات الصحية أهمية كبيرة لها، حيث تم خلال السنتين الأخيرتين اتخاذ العديد من الخطوات الهادفة إلى رفع مستوى الخدمات الصحية من أهمها إعادة تنظيم وزارة الصحة العامة والسكان وتنفيذ إعادة تأهيل المستشفى الجمهوري وفتح العديد من الأقسام المتخصصة الجديدة في العديد من المستشفيات مثل قسم أمراض القلب وقسم أمراض الكلى وقسم أمراض العيون وقسم أمراض السرطان، بهدف مواجهة تفشي مثل هذه الأمراض، وإصدار العديد من القوانين والقرارات لتنظيم الخدمات الصحية، وقانون التأمين الصحي، وإصدار أمر رئيس الوزراء بمراجعة المشاريع الصحية المتعثرة، والقيام بزيادة قائمة الأدوية المجانية. وتظهر البيانات أن تلك الجهود ساهمت في تحقيق تحسن ملموس، حيث ارتفع عدد الأطباء من ٤٩١ ٣ عام ٢٠٠٠ ليصل إلى

٢٨٢ ٥ عام ٢٠٠٤ بمعدل نمو سنوي متوسط مرتفع ١٠,٩ في المائة، وهذا ما جعل عدد السكان للطبيب الواحد ينخفض من ٢٣١ ٥ عام ٢٠٠٠ إلى ٧٣٤ ٣ عام ٢٠٠٤، وعدد الأسرة ازداد من ٥٣٠ ٩ عام ٢٠٠٠ إلى ٧٣٤ ١٢ عام ٢٠٠٤، بمعدل سنوي متوسط بلغ ٧,٥ في المائة مما أدى إلى انخفاض عدد السكان مقابل السرير من ٩١٦ ١ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤٩ (١٨)، وهذه المؤشرات تعكس حدوث توسع واضح في الخدمات الصحية.

٢- تحسين الرعاية الصحية الأولية

ركزت الحكومة في السنوات الأخيرة على مجال توسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية، حيث تم افتتاح العديد من المراكز الصحية ووحدات الرعاية الصحية الأولية ومراكز الأمومة والطفولة بهدف التوسع في تقديم خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية والفقيرة، حيث ارتفع عددها من ٢٩٩ مركز صحي و ٢٨٣ ١ وحدة رعاية صحية أولية و ٢٤١ مركز أمومة وطفولة عام ٢٠٠٠ إلى ٥١١ و ١٨٥ و ٣٨٠ على التوالي عام ٢٠٠٤، وهو ما ساهم في إيصال الخدمات الصحية الأولية إلى مناطق جديدة، وبالتالي تراجع حجم الإصابات في معظم الأمراض المزمنة والمعدية حيث انخفضت نسبة الإصابة بالمalaria من ٣٤,٢ في المائة عام ٢٠٠١ إلى نحو ٢٥,٥ في المائة عام ٢٠٠٣؛ كما نجحت الجهود الحكومية في الحد من تفشي مرض البلهارسيا كما بلغت نسبة التغطية لمكافحة مرض السل نحو ٩٨ في المائة (١٩). كما أعدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" وسبل الوقاية منه، كما ارتفعت نسبة الأطفال المطعمين ضد الأمراض الستة. ونتيجة لذلك، نلاحظ أن النفقات العامة على الخدمات الصحية ارتفعت بمعدل جيد خلال سنوات الخطة حيث ارتفعت من ٢٠ ٢٥٣ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٣٢ ١٠٣ مليون ريال عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو سنوي متوسط بلغ ١٢,٥ في المائة (٢٠).

()

()

()

رابعاً- الإطار التشريعي والقانوني

ألف- دعم قوانين زيادة الشفافية والمشاركة في التنمية

عملت الحكومة اليمنية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي على تعزيز القوانين والإجراءات الهادفة إلى دعم قوانين زيادة الشفافية، حيث تم خلال السنوات الأخيرة عقد نحو ثلاثة مؤتمرات للمجالس المحلية تم خلالها تقييم مستوى أداء مختلف أجهزة السلطة المحلية والصعوبات والمعوقات التي تعيق عملها، والمقترحات اللازمة لعملها، وبالأخص ما يتعلق منها بتفعيل دور المجالس المحلية في وضع خطط وبرامج التنمية المحلية وموازنتها السنوية، واقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لزيادة الإيرادات الموجهة للتنمية، بالإضافة إلى رفع قدراتها للمتابعة والتقييم والرقابة على أعمال فروع ومكاتب السلطة التنفيذية في المديرية. والتزمت الحكومة بتنفيذ هذه المقترحات، عن طريق تبنيها العديد من الإجراءات والخطوات المعززة لأعمال السلطة المحلية وفي مقدمتها إصدار قرار مجلس الوزراء الخاص بتعزيز اللامركزية وتنسيق برنامج التنمية المحلية بين كافة الجهات المعنية الحكومية منها وغير الحكومية بما يكفل تحقيق الحد الأعلى من كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للسلطة المحلية. وتم إصدار قرار جمهوري بتشكيل لجنة وزارية لتعزيز اللامركزية وتحديد مهامها واختصاصاتها، ورفع سقف الصلاحيات للمحافظين لإقرار وتنفيذ المشاريع الإنمائية المحلية. وقامت الحكومة بتنفيذ العديد من الخطوات الهادفة إلى زيادة الشفافية، منها إعادة تنظيم الجهاز المركزي للإحصاء بالترافق مع إصدار قانون الإحصاء، والذي يتيح للجهاز إمكانية جمع البيانات عن مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومراجعتها وإصدارها وفق الأدلة الإحصائية الحديثة، ومواصلة وزارة المالية جهودها للاتفاق مع صندوق النقد الدولي للانتقال إلى نظام إحصائية الحكومة ٢٠٠١، مما يسمح بتوفير قاعدة بيانات عن مالية الحكومة شاملة وذات شفافية عالية، إضافة إلى تعزيز دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تحقيق الرقابة الخارجية. وهذه الخطوات المشار إليها تصب في إطار رفع مستوى الشفافية والمشاركة ليس في عملية التنمية فحسب بل في المتابعة والمحاسبة من خارج الجهاز الحكومي.

باء- محاربة الفساد وتبويض الأموال

قامت الحكومة اليمنية بإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ومنحه صلاحيات إحالة من يثبت تورطهم في أعمال غير مشروعة إلى محاكم الأموال العامة وذلك بالترافق مع تطوير أجهزة القضاء والضبط، بما يساهم في تنفيذ الإجراءات والأحكام المرتبطة بمكافحة الفساد. كما أصدر البنك المركزي قانون مكافحة كافة أنشطة تبويض الأموال، وتم تدريب العاملين في الجهاز المصرفي حول أنواع عمليات تبويض الأموال وطرق كشفها والإجراءات اللازمة اتباعها عند اكتشاف مثل هذه الحالات. وتم إعطاء قانون السلطة المحلية للمجالس المحلية صلاحيات واسعة في متابعة ومراقبة موظفي الجهاز الحكومي فيها ومحاسبتهم، وهي خطوات جيدة في الحد من ظاهرة الفساد، غير أن التطبيق العملي لأحكام القوانين والقرارات والسياسات المتعلقة بمحاربة الفساد جاءت دون الحد الأدنى من المستوى المطلوب لإحداث أي تحسن ملموس في محاربة الفساد الذي لا يزال مستشراً في الجمهورية اليمنية.

جيم- دعم مشاركة المرأة في التنمية

أولت الحكومة عملية مشاركة المرأة في التنمية جل اهتمامها، وذلك في ضوء أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، حيث تم إصدار قرار مجلس الوزراء القاضي بإعادة تشكيل المجلس الأعلى لشؤون المرأة ويرأسه رئيس مجلس الوزراء، بهدف إعطاء اهتمام أكبر لقضايا المرأة. كما تمت الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، وإلزام الجهات الحكومية تضمين هيكلها وحدة إدارية تهتم بشؤون وقضايا المرأة. كما تم رعاية الحكومة عملية توظيف العنصر النسائي في مختلف الأجهزة الحكومية، وإصدار العديد من قرارات الترفيع للعنصر النسائي، بما في ذلك المناصب القيادية العليا وفي مختلف المجالات كما في السلك الدبلوماسي وجهاز القضاء. وقد أدت مثل هذه الإجراءات إلى تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات. وقامت الحكومة بتشجيع النساء على الدخول في مجال الاستثمار وإقامة المشاريع، ومنح قروض للنساء لإقامة المشاريع الزراعية والحرفية الصغيرة وما شابهها، بما يساعد في الحد من ظاهرة الفقر وتحسين معيشة السكان في الريف. كما سعت الحكومة إلى إقرار تقديم إعانة للأسرة الفقيرة التي ترسل بناتها إلى المدارس. وقد أسهمت هذه الجهود في حدوث زيادة في معدلات التحاق الإناث بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي مقارنة بنسبة الذكور خلال السنوات الأخيرة، حيث تظهر البيانات أن نسبة الطالبات الملتحقات بالتعليم الأساسي ارتفعت من ٢٤,٢٧ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٣٨,٧ في المائة عام ٢٠٠٤، وفي التعليم الثانوي من ٢٦ في المائة إلى ٣٠,٣ في المائة^(٢١)، وتعكس هذه المؤشرات مدى التحسن الواضح في تنامي عدد الملتحقات بالتعليم.

خامسا- الجهود المبذولة من قبل الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

ألف- التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس

أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية خلال النصف الأول من تسعينات القرن الماضي إلى مسارعة الحكومة لتبني برنامج للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري تحت رعاية وإشراف صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والذي بدأت الحكومة في تنفيذه مع مطلع عام ١٩٩٥. وكان هدف برنامج الإصلاح الأساسي إيقاف عملية الاختلالات المالية والنقدية، وإعادة هيكلة الاقتصاد والنظم والقوانين التي تحكمه بما يتفق مع السوق، والحصول على دعم مالي وفني خارجي يساعد الحكومة على تجاوز تلك الاختلالات. غير أن الحكومة، وفي ضوء استمرار تدهور الوضع المعيشي للسكان وثبات مستوى النشاط الاقتصادي في ظل نمو سكاني مرتفع واختلالات اقتصادية واجتماعية ذات طبيعة هيكلية، قد فرض عليها أن تسارع إلى تبني سياسات ذات طبيعة إنمائية واجتماعية، وعدم الاقتصار على سياسات الإصلاح ذات الطبيعة الانكماشية في مداها القصير والمتوسط وذلك بما يضمن الحد من تفاقم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص مشاكل تدهور مستوى المعيشة واستمرار الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة،... الخ. لذلك قامت الحكومة بإعداد الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠)، والتي كان هدفها الأساسي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، والتركيز على التنمية البشرية.

غير أن تركيز الحكومة أثناء التنفيذ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ على السياسات المنبثقة عن برنامج الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بالالتزامات حولها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمانحين الآخرين على حساب سياسات الخطة ذات الطبيعة الإنمائية، قد أدى إلى تحقيق استقرار مالي ونقدي نسبي في ظل حدوث تحسن طفيف في معدل النمو الاقتصادي دون أن يؤدي ذلك إلى تحسن ملموس في مستوى المعيشة، إن لم يتراجع فعليا لدى الغالبية العظمى من السكان وبالترافق مع زيادة معدلات البطالة بكافة أنواعها.

وفي ضوء ما سبق، نجد أن الحكومة ومع مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠١-٢٠١٠) وتجنباً لتفاقم مشكلة تدهور مستوى المعيشة ونقشي ظاهرة الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل واستمرار حالة الركود الاقتصادي، بادرت وبموافقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كونهما المانحين الأساسيين، إلى تبني العديد من الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الموجهة للتنمية من أهمها ما يلي:

١- الرؤية الاستراتيجية لليمن (٢٠٠١-٢٠٢٥)

استهدفت الرؤية الاستراتيجية حصر التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد، وحجم ونوع الموارد الاقتصادية المادية منها والبشرية المتاحة، والتطورات الدولية والإقليمية والمحلية ليتم في ضوءها تحديد الإطار العام الذي ستسير في إطاره مختلف خطط وبرامج التنمية على الأمد الطويل، بما يضمن خلال الـ ٢٥ سنة القادمة تحسين مستوى التنمية البشرية بالقدر الذي يضمن تحقيق اليمن مستويات التنمية البشرية للدول متوسطة الدخل عام ٢٠٢٥، ولتحقيق ذلك توقعت الرؤية الاستراتيجية تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٢٥ لا يقل عن ٩ في المائة في ظل تراجع في معدل النمو السكاني من ٣,٥ في المائة عام ٢٠٠١ ليصل في عام ٢٠٢٥ إلى ٢,١ في المائة، وهذا يعني تحقيق نمو حقيقي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا

يقل سنويا عن ٦,٣ في المائة، وبذلك يتم ضمان الحد من ظاهرة الفقر ونقص نسبة فقر الغذاء من ٢٧ في المائة إلى أقل من ١٠ في المائة عام ٢٠٢٥؛

(ب) إصدار الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥) التي انطلقت من إطار الرؤية الاستراتيجية (٢٠٠١-٢٠٢٥) لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي لا يقل سنويا عن ٥,٦ في المائة، تساهم القطاعات غير النفطية بتحقيق الجزء الأكبر منه، وكذلك حفز الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وزيادة معدلات التشغيل والاستيعاب لليد العاملة الجديدة؛

(ج) إصدار استراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥) التي تهدف إلى معالجة ظاهرة الفقر والحد منها، وصولاً إلى إحداث تحسن حقيقي في مستوى معيشة الفقراء، وحشد الجهود والموارد المحلية والخارجية الرسمية وغير الرسمية لتحقيق ذلك؛

(د) إصدار مبادرة ٢٠/٢٠ التي تهدف إلى حث الحكومات والمانحين الدوليين على توجيه نحو ٢٠ في المائة من النفقات العامة للدولة، ونحو ٢٠ في المائة من المساعدات والهبات الخارجية نحو مشاريع الخدمات الاجتماعية وهي التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، بما يكفل تسريع بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية؛

(هـ) الموافقة على استراتيجية تطوير التعليم الأساسي ٢٠٠١-٢٠١٥ التي تهدف إلى النهوض بمستوى التعليم إلى المستوى الذي يلبي احتياجات المجتمع من خدمات التعليم الأساسي ورفع جودته بما يتطابق ومتطلبات العصر وتصل نسبة الالتحاق به عام ٢٠١٥ إلى نحو ٩٥ في المائة، هذا إلى جانب معالجة مشكلة التسرب وتدني نسب التحاق الإناث؛

(و) موافقة الجمهورية اليمنية على أهداف التنمية الألفية واعتبار أهدافها الرئيسية والفرعية ذات أولوية لمختلف خطط وبرامج التنمية في اليمن، والمتمثلة في ثمانية أهداف على النحو التالي:

- (١) القضاء على الفقر والجوع الحادين؛
- (٢) تعميم التعليم الأساسي؛
- (٣) تقليص الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- (٤) تخفيض وفيات الأطفال؛
- (٥) تحسين صحة الأمومة؛
- (٦) مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" والملاريا والأوبئة الأخرى؛
- (٧) ضمان استدامة البيئة؛
- (٨) تطوير شراكة عالمية لتحقيق التنمية.

(ز) إنشاء صندوق الحاجة الاجتماعية الذي يوفر دخلاً شهرياً في حدود ٢٠٠٠ ريال لحوالي ٦٥٠ ألف مواطن؛

(ح) إنشاء صندوق التنمية الاجتماعي الذي يوفر قروض تنموية طويلة الأجل للعاطلين عن العمل؛

(ط) إصدار العديد من الاستراتيجيات القطاعية مثل الزراعة، والصحة، والمياه؛

(ي) تعزيز وتفعيل تطبيق قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية والمالية ونظام اللامركزية المالية والإدارية.

٢- حسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي

في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، تبنت الحكومة خطة لإصلاح جهاز القضاء ووضع برامج تفصيلية لذلك، حيث تم إنشاء محاكم تجارية وفصلها عن المحاكم القضائية العامة، إلى جانب إنشاء محاكم الأموال العامة، واتخاذ إجراءات للإسراع في البت في قضايا الأوقاف والمنازعات في المحاكم، بما يساعد في تحسين البيئة الاستثمارية ومحاربة الفساد. ولتفعيل تنفيذ خطة إصلاح القضاء، تم عقد المؤتمر القضائي الأول لمناقشة أوضاع القضاء ورسم الخطوط العامة للمعالجة والتطوير.

أما بخصوص تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، بما فيها الحق في التنمية، فقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز دور وزارة حقوق الإنسان في تقييم مدى التزام الجهات الرسمية وغير الرسمية في المحافظة على حقوق الإنسان وعدم انتهاك تلك الحقوق. وتم تشكيل لجنة مشكلة برئاسة وزير حقوق الإنسان لدراسة الانتهاكات والشكاوى المقدمة من الأفراد والمؤسسات ومتابعة حالة الموقوفين والمساجين، ورفع تقرير حول ذلك إلى مجلس الوزراء واتخاذ الإجراءات والقرارات المتعلقة بمعالجة أوجه القصور أو التجاوزات الخاصة بذلك.

كما وافقت الحكومة اليمنية على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وعلى مشروع قانون مكافحة غسل الأموال، وعلى إنشاء الإدارة العامة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وذلك بهدف تعزيز حرية النشاط الاقتصادي وحرية العمل ونحوها بما يساعد في توفير مناخ آمن ومستقر وعادل لكافة أفراد المجتمع.

كما أن الحكومة وبهدف التوافق مع التوجهات الدولية في مجال تشجيع قيام حكومات عادلة وشفافة حسنة السيرة مسؤولة أمام الشعب، أصدرت قانون السلطة المحلية والذي منحها صلاحيات كافة لتوجيه التنمية المحلية ومراقبة ومحاسبة أعمال الأجهزة التنفيذية فيها. كما تم تعزيز دور جهاز الرقابة والمحاسبة في مراقبة ومحاسبة أداء الجهاز الحكومي بمختلف مستوياته إلى جانب تعزيز دور مجلس النواب في هذا المجال وإنشاء المجلس الاستشاري من ذوي الخبرة والكفاءة المحلية بما يساعد في ترشيد القرار السياسي والاقتصادي ويحد من التجاوزات في تنفيذ السياسات ويسرع في تحديد واتخاذ الإجراءات المعالجة للصعوبات والمعوقات التي تعيق بلوغ الأهداف.

وقد خطت الحكومة خطوات كبيرة في سبيل استكمال إعداد استراتيجية الإدارة المالية التي تستهدف تحقيق الشمولية والشفافية والرقابة والمحاسبة، من خلال الانتقال إلى نظام مالية الحكومة ٢٠٠١، والانتقال في نظام المحاسبة المالية من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق، وإدخال التصنيف الوظيفي للموازنة إلى جانب التصنيف الاقتصادي، بالإضافة إلى تطبيق نظام السقوف التأشيرية عند إعداد الموازنة، وتبسيط إجراءات تنفيذ الموازنة وتعزيز إجراءات الرقابة على تنفيذها، وإدخال أنظمة معلومات جديدة تعتمد على أنظمة التجهيز الآلي وتقنية المعلومات، من أهمها النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) الذي طوره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ودينفاس وحوسبة النظام بما يساعد على توفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ومنتظمة تسهم في ترشيد القرار الاقتصادي ورفع كفاءة النفقات العامة.

أما في مجال إتباع سياسات تساهم في تشجيع بناء الثقة ومنع النزاعات، فمن الملاحظ أن الحكومة قد عكفت على انتهاج سياسة الحوار مع التنظيمات السياسية التي كانت تتبنى مواقف متشددة تجاه الغير، وحققت نجاحات ملموسة في إعادة العديد من منتسبي هذه التنظيمات إلى الحياة العامة، هذا إلى جانب تبني الحكومة معالجة مشكلة الثأر الموجودة بين القبائل اليمنية منذ أمد بعيد، وتحميل موازنة الدولة كامل التكاليف المالية المترتبة عليها، وبذلك تكون الحكومة قد عالجت إحدى أهم عوامل الصراع القبلي، وحلت بدلا عنه روح المودة والتعاون بما يسهم في تهيئة الظروف لتنمية وتطوير هذه المناطق المحرومة.

أما في جانب قيام مشاركة شعبية واسعة في التنمية، فمن الملاحظ أن إصدار قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية والمالية قد شكل قفزة نوعية في تحقيق مشاركة شعبية واسعة وحقيقية ليس في التنمية فحسب، بل وفي مجال المتابعة والمراقبة والمحاسبة على تنفيذها.

باء- بناء القدرات البشرية والمؤسسية

ساهم ارتفاع معدل نمو السكان في تنامي عرض قوة العمل بمعدلات أعلى من الطلب على اليد العاملة مما أدى إلى إحداث نمو في معدلات البطالة الصريحة وبالأخص بين الخريجين بعد إيقاف الحكومة لعملية التوظيف في الجهاز الحكومي عدا التوظيف الضروري. وهذا ما دفع الحكومة إلى تبني استراتيجية عامة لتطوير التعليم وإعادة هيكلته لصالح التعليم الفني والمهني والتقني ورفع نسبة التغطية من خدمات التعليم وبالأخص في المناطق الريفية ورفع مستوى جودته. وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة المخصصات الموجهة لصالح التعليم من نحو ١٥ في المائة من إجمالي النفقات عام ١٩٩٧ إلى نحو ٢٠,٧ في المائة عام ٢٠٠٣ ويتوقع وصولها إلى نفس النسبة عام ٢٠٠٤^(٢٢).

كما تحققت زيادة ملحوظة في نفقات الصحة جراء التوسع في هذه الخدمات، حيث ارتفعت نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة من ٣,٣ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٤ في المائة عام ٢٠٠٣^(٢٣).

كما تم اتخاذ خطوات لرفع الرسوم على العديد من الخدمات الحكومية غير الضرورية، وتزعم الحكومة رفعها بما يتفق وسعر السوق.

وفي سبيل رفع كفاءة الأجهزة الحكومية، رافق عملية إعادة هيكلة العديد من أجهزة الحكومة، أعطيت عملية التدريب وتأهيل موظفي أجهزة الحكومة اهتماما بالغا وبالأخص لموظفي السلطة المحلية، بما يضمن رفع مهارات وكفاءة العاملين.

كما سارعت الحكومة إلى اتخاذ العديد من الخطوات بهدف الحد من أعباء قيام الدولة بتوفير الخدمات الأساسية العامة وفتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص، بما يخدم فتح مجال المنافسة في توفير الخدمة وإشراك القطاع الخاص في تحمل جزء من مسؤولية الدفع بالتنمية، كما تم فتح المجال الاستثماري للقطاع الخاص في مجالات الخدمات الأساسية ومنح المستثمرين في هذه المجالات المزايا الممنوحة للاستثمارات في المجالات الإنتاجية، وهذا ما انعكس على زيادة وتنامي حجم الخدمات الأساسية والعامة المقدمة من قبل القطاع الخاص.

()

()

أما في مجال القضايا السكانية والمستوطنات البشرية المستدامة في المناطق النائية، فمن الملاحظ أن الحكومة تبنت السياسة الوطنية للسكان ٢٠٠١-٢٠٢٠ وأصدرت خطة العمل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ وتم تقييم تنفيذها للسنوات الماضية. ومن القضايا الأساسية التي تبنتها استراتيجية السكان واستوعبتها الرؤية الاستراتيجية لليمن، تحقيق تنمية سريعة في المناطق الريفية والمحرومة، وما قانون السلطة المحلية إلا إدارة فاعلة في تحقيق ذلك. هذا إلى جانب إعطاء الحكومة المشاريع الإنمائية في المناطق ذات الأولوية في تخصيص موازنتها، كما اهتمت الخطط الإنمائية بتشجيع إنشاء المدن الثانوية القادرة على خلق فرص إنتاجية جديدة، والحد من ضغوط الهجرة إلى المدن الرئيسية، بل إن الحكومة تسعى وفي سبيل استباق إشكالية تدني أو نضوب الموارد الطبيعية (المياه) في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في المناطق الجبلية إلى القيام بتوجيه الاستثمارات إلى المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية المنخفضة والموارد الطبيعية الأكثر والمساحات الواسعة الواعدة، بما يساعد في التخفيف من إشكالية الاختلال بين نمو السكان وتوفر الموارد الطبيعية.

جيم- بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نموا

أصبحت العولمة وما يترتب عليها خيارا لا مفر منه للدول النامية من مواجهته إن آجلا أو عاجلا، ولذلك يتعين عليها الاستعداد لدخول نظام العولمة مرحلة التطبيق من الآن للحد من أثاره السلبية وتعزيز المنافع التي يمكن تحقيقها.

ولذلك سارعت الحكومة اليمنية إلى انتهاز سياسة انفتاح اقتصادي شامل وفتح المجال على مصراعيه للاستثمارات المحلية والأجنبية، ويتزامن ذلك مع توجيه النفقات العامة نحو تحسين البنى التحتية للاقتصاد وتهيئة مناخ الاستثمار من خلال تحديث الأنظمة والتشريعات والقوانين بما يتفق ومتطلبات وشروط نظام السوق وتعزيز الناحية الأمنية وغيرها، وإعداد الدراسات للموارد الاقتصادية المتاحة المادية والبشرية والتاريخية، الخ. وتم في ضوءها تحديد القطاعات الواعدة والأنشطة ذات الميزة النسبية ليتم إعطاؤها الأولوية في الترويج للاستثمار وتقديم الحوافز المرتبطة بذلك، هذا إلى جانب قيام الحكومة باستكمال خطوات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبذلك تكون اليمن قد خطت خطوات مقبولة في سبيل جعل العولمة أقل سلبية وأكثر إيجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

دال- تعزيز دور الدولة في التنمية

أثبتت تجارب تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وخطط برامج التنمية في العديد من الدول النامية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بالاعتماد على القطاع الخاص وفق آليات السوق ضعف جدواها إن لم نقل فشلها. لذلك سارعت الدول النامية ومعها المؤسسات الدولية والبلدان المتقدمة إلى العودة مرة أخرى إلى إيلاء دور أساسي للدولة في عملية التنمية، ولكن وفق منهجية التنمية بالمشاركة وليس وفق منهجية التنمية الشمولية ذات الطبيعة المركزية.

وفي ضوء التوجهات العالمية، تبنت الجمهورية اليمنية هذا التوجه بالقيام بدور فعال في عملية التنمية سواء من خلال التزامها بالاستثمار المكثف في مجال البنى التحتية أو مشاريع الخدمات الأساسية أو تطوير التعليم والتدريب وتهيئة مناخ الاستثمار من خلال توفير الأمن وتطوير القضاء والقوانين والأنظمة، أو من خلال

إيجاد العديد من الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تحدد آليات ووسائل وفرص تحقيق التنمية الحقيقية والمستدامة، مع مراعاة إشراك كافة شركاء التنمية في إعداد وتنفيذ وتقييم ومراقبة تلك الاستراتيجيات والخطط، مثل الرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٠١-٢٠٢٥ والخطتين الخمسين ١٩٩٦-٢٠٠٠ و ٢٠٠١-٢٠٠٥، وأهداف الألفية للعديد من الاستراتيجيات القطاعية.

لذلك يمكن القول أن هناك دورا واضحا وبارزا للدولة في عملية تحقيق التنمية المستدامة.

هاء- حماية البيئة

فرضت المخاطر الناجمة عن التطور الصناعي والتزايد السكاني في العالم أهمية الحد من تلك المخاطر بصورة جماعية أو على مستوى كل دولة وهذا ما جعل اليمن تصدر العديد من القوانين المرتبطة بحماية البيئة، حيث أصدرت قرارات باعتبار العديد من المناطق اليمينية محميات طبيعية يلزم المحافظة عليها. هذا إلى جانب إصدار قوانين لحماية العديد من الطيور والحيوانات من الانقراض. كما تسعى الحكومة إلى اتخاذ بعض الخطوات التي تحد من التلوث مثل التحول من المولدات الكهربائية العاملة بالديزل إلى المولدات العاملة بالغاز، وتشجيع استخدامات النقل النظيف بدلا عن العاملة بالديزل، كما عملت الحكومة على إصدار قرار تنظيم التعامل مع المواد الكيماوية والمستوردة والمهربة وقرار تنظيم استخدام المبيدات الكيماوية في الزراعة وانضمام جمهورية اليمن إلى بروتوكول ١٩٩٢ لتعديل الاتفاقية الدولية بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي لعام ١٩٦٩، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. ورغم أن هذه الخطوات محدودة إلا أنها تعتبر مقبولة في ظل أوضاعها الحالية.

سادسا- الخلاصة والتوصيات

ألف- الخلاصة

- ١- هناك جهود عديدة قامت بها الحكومة اليمنية في سبيل تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا، وذلك لارتباط الحكومة بالتزامات حولها مع العديد من المؤسسات الدولية والمانحين، غير أن القدرة المؤسسية والتنظيمية والإدارية لا ترقى إلى مستوى تنفيذ كل تلك الخطوات، وهذا ما أوجد تباينا واضحا بين ما تم إصداره من قرارات وتوصيات وسياسات وإجراءات وما تم تنفيذه منها، مما جعل الآثار الناجمة عنها دون المستوى المطلوب في إصدار تلك القرارات أو السياسات.
- ٢- هناك العديد من الاختلالات التي لا تزال قائمة وتحول دون بلوغ أهداف برنامج العمل لأقل البلدان نموا في مقدمتها تفشي ظاهرة الفقر التي وصلت في عام ٢٠٠٤ إلى ٤٢ في المائة من مجموع الأسر والبطالة إلى ١٦ في المائة، وتدني معدل النمو الاقتصادي ٣,٨ في المائة وانخفاض حجم الاستثمارات الإنمائية.
- ٣- استمرار تدني معدلات التغطية من الخدمات التعليمية إلى ٦٨ في المائة والخدمات الصحية إلى ٥٠ في المائة، وارتفاع نسبة المساكن التي لا تصلها مياه نقية أو كهرباء وصرف صحي حيث لا تزال نسبة التغطية منها لا تتجاوز ٣٨ في المائة و ٤٠ في المائة و ٢٤ في المائة على التوالي.
- ٤- هناك تعثر واضح في تنفيذ العديد من المشاريع بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وضعف قدرات الجهات المشرفة على المشاريع الفنية.
- ٥- ضعف التنسيق بين الجهات المتعددة المشرفة والممولة للمشاريع الإنمائية وبالأخص في مجالات الخدمات الأساسية مما ساهم في حدوث هدر في الموارد وعدم وصول المشاريع الاجتماعية إلى مستحقيها.
- ٦- لا تزال الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية رغم نموها دون المستوى الكفيل بتحقيق الأهداف التي وضعتها الحكومة في خطط التنمية الخمسية الأولى والثانية.
- ٧- لا يزال دور المجالس المحلية في وضع خطط إنمائية تساعد على إنعاش المناطق الفقيرة والنائية ضعيفا وغير فاعل وذلك لضعف القدرات وغموض الاختصاصات والمهام إلى جانب عدم التنسيق بين السلطتين المركزية والمحلية، مما أضعف نتائج العمل الإنمائي.
- ٨- ضعف عمليات التقييم والمتابعة للمشاريع الإنمائية بدرجة كبيرة مما زاد من المشاريع المتعثرة ومن عدم تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها.
- ٩- ضعف قاعدة البيانات مما يحد من القدرة التحليلية لاتجاهات التنمية وتقييم أثر القرارات والسياسات المتخذة بشأنها.
- ١٠- تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وهو ما أعاق كل جهود التنمية والتطوير.

باء- التوصيات

- (١) أهمية الموازنة بين قدرة الجهات الحكومية على تنفيذ البرامج والسياسات المطلوب منها، مع إعطاء أولوية لتحديد أهداف واضحة ومحددة ومنطقية لما يتم الاتفاق عليه من سياسات وإجراءات مع المانحين.
- (٢) إعادة التوازن للسياسة الاقتصادية الكلية خاصة فيما يتعلق بارتفاع العجز المالي، الأمر الذي خفض نسبة التضخم وذلك باتباع سياسة مالية تحقق استقراراً للأسعار وخفض الاستدانة من المصرف المركزي والاعتماد أكثر على إصدار السندات الحكومية لتمويل العجز المالي.
- (٣) تحقيق أو تخطي الهدف المحدد في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري عن طريق خفض المصروفات الجارية والإبقاء على المصروفات الرأسمالية لإعطاء دفع للنمو الاقتصادي.
- (٤) الاهتمام بتأهيل العاملين في السلطة المحلية ونشر الوعي بينهم حول قانون السلطة المحلية وأهدافه، وإيجاد آلية للتنسيق بين السلطتين المركزية والمحلية.
- (٥) خفض نسبة التضخم وذلك باتباع سياسة مالية تحقق استقراراً للأسعار وخفض الاستدانة من المصرف المركزي والاعتماد أكثر على إصدار السندات الحكومية لتمويل العجز المالي.
- (٦) بذل جهود أكثر للحد من الفقر وخفض نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر. وهذا يأتي عن طريق زيادة الموارد المالية للصندوق الاجتماعي، وذلك بحث الدول المانحة لتقديم جزء من المساعدات الرسمية للتنمية لتمويل هذا الصندوق.
- (٧) زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي لخفض نسبة الأمية التي تناهز حدود الـ ٦٦ في المائة. أما بالنسبة للإناث، هذه النسبة لا تزال بحدود الـ ٥٣ في المائة. ويأتي ذلك عن طريق التوسع في إنشاء المدارس الابتدائية وزيادة مخصصات وزارة التربية والتعليم.
- (٨) زيادة تغطية الخدمات الصحية والتي لم تتجاوز في عام ٢٠٠٣ حوالي ٥٩ في المائة. وهذا يتأتى برفع مخصصات الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية حيث يعيش أغلب سكان اليمن.
- (٩) ربط برامج الجهات الاستثمارية بأولويات محددة وبمواعيد تنفيذية وأهداف واضحة للمشاريع، بما يساعد في الحد من تضخم المشاريع وتوزيعها بصورة عشوائية. والاهتمام بعمليات المتابعة والتقييم لكافة المشاريع الإنمائية.
- (١٠) تخطيط زراعي أفضل يتماشى مع المعدلات المنخفضة في هطول الأمطار.
- (١١) اتخاذ خطوات جريئة وجادة في محاربة الفساد.

- -
الملحق

التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً
خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥

ملاحظات	السياسات المعتمدة والإجراءات المتخذة
<p>الالتزام الأول- التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس اتخذت الحكومة اليمنية الإجراءات التالية:</p> <p>(أ) استهدفت الرؤية الاستراتيجية لليمن (٢٠٠١-٢٠٢٥) تحسين مستوى التنمية البشرية بما يضمن تحقيق مستويات التنمية البشرية للبلدان متوسطة الدخل عام ٢٠٢٥ أي متوسط نمو حقيقي لا يقل عن ٩ في المائة خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٢٥ وأصدرت الخطة الخماسية الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٥) لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدل نمو حقيقي لا يقل عن ٥,٦ في المائة سنوياً؛</p> <p>(ب) تفعيل وتطوير عمل السلطة المحلية من خلال عقد المؤتمرات السنوية للمجالس المحلية وقد تم في السنوات الأخيرة عقد ٣ مؤتمرات لتقييم أداء الأجهزة والمعوقات التي تواجهها؛</p> <p>(ج) هيكلة العديد من الأجهزة الحكومية بهدف إزالة التضارب في تنفيذ المهام فيما بينها والحد من البطالة المقنعة داخلها؛</p> <p>(د) إعداد استراتيجية إصلاح الإدارة المالية لتطوير وتحضير وتنفيذ الموازنة العامة و توسيع تطبيق اللامركزية وتحديث اللوائح الضريبية والجمركية؛</p> <p>(هـ) إصدار قرار مجلس الوزراء الخاص بتعزيز وتوسيع تطبيق اللامركزية وتنسيق برنامج التنمية المحلية بما يكفل تحقيق الحد الأعلى من كفاءة الموارد المتاحة للسلطة المحلية؛</p> <p>(و) إعادة تنظيم الجهاز المركزي للإحصاء بالتزامن مع إصدار قانون الإحصاء الذي يتيح جمع البيانات وفق الإحصائية الحديثة ومواصلة الجهود بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي للانتقال إلى نظام إحصائية الحكومة؛</p> <p>(ز) إصدار استراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥) لتحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر والبطالة؛</p> <p>(ح) إصدار مبادرة ٢٠/٢٠ لحث المانحين والحكومات على توجيه نحو ٢٠ في المائة من الهبات والمساعدات الخارجية والنفقات العامة نحو مشاريع الخدمات الاجتماعية؛</p> <p>(ط) إفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الخدمات العامة كالكهرباء والاتصالات والنقل.</p>	

الالتزام الثاني- حسن التدابير على الصعيدين الوطني والدولي

اتخذت الحكومة اليمنية الإجراءات التالية:

ملاحظات	السياسات المعتمدة والإجراءات المتخذة
<p>(أ) تبني خطة إصلاح جهاز القضاء وإنشاء محاكم تجارية ومحاكم الأموال العامة؛</p> <p>(ب) الموافقة على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ومشروع قانون مكافحة غسل الأموال وإنشاء إدارة عامة لمكافحة الإرهاب وتعزيز دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ضمن استراتيجية الحكومة لمكافحة الفساد؛</p> <p>(ج) تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق إنشاء لجنة لدراسة الشكاوى والانتهاكات في وزارة حقوق الإنسان ومتابعة حالة الموقوفين والمساجين؛</p> <p>(د) تعزيز دور جهاز الرقابة والمحاسبة في مراقبة أداء الحكومة وتفعيل دور مجلس النواب؛</p> <p>(•) انتهاج سياسة الحوار مع التنظيمات السياسية المتشددة وتبني معالجة مشكلة الثأر بين القبائل اليمنية؛</p> <p>(و) تبني برنامج تنمية المجتمعات المحلية وتكليف الصندوق الاجتماعي تنفيذ البرنامج وتمويل المشاريع المدرجة فيه؛</p> <p>(ز) إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار، ومنح مكاتب الهيئات العامة للاستثمار صلاحيات أوسع، إلى جانب خفض متوسط الفترة الزمنية لتسجيل المشاريع الاستثمارية لدى الهيئة؛</p> <p>(ح) تفعيل عمليات الدراسة والتقييم لأوضاع العديد من المؤسسات وشركات القطاع العام والقيام بخصخصة أو إعادة هيكلة العديد منها.</p>	
الالتزام الثالث- بناء القدرات البشرية والمؤسسية	
<u>اتخذت الحكومة اليمنية الإجراءات التالية:</u>	
<p>(أ) تبني الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (٢٠١٥-٢٠١٠) وتوفيره لجميع مستحقيه وتشجيع التعليم غير الأساسي وخاصة المهني والتقني عن طريق إنشاء المعاهد الفنية والتقنية وإعداد السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا؛</p> <p>(ب) عقد المؤتمر الوطني لمعالجة المشكلات السكانية وتفعيل المشاركة الاجتماعية في تقييم وتنفيذ الحلول المقترحة إضافة إلى تبني الإستراتيجية الوطنية للسكان ٢٠٠١-٢٠٢٠؛</p> <p>(ج) عقد العديد من ورش العمل والندوات لتقييم الخطة السكنية ومسح سوق العمل لمعرفة الاحتياجات من اليد العاملة وتوجيه التعليم على ضوء ذلك بهدف الحد من البطالة؛</p> <p>(د) دعم مشاركة المرأة في التنمية وإصدار قرارات توظيف النساء في الأجهزة الحكومية والمناصب القيادية ومنح قروض للنساء لإقامة المشاريع الزراعية والحرفية؛</p> <p>(•) رفع مستوى الخدمات الصحية عن طريق إعادة تنظيم وزارة الصحة وتأهيل المستشفيات وافتتاح المراكز الصحية ومراكز الطفولة والأمومة وتوسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية؛</p> <p>(و) الاهتمام بتدريب العاملين في السلطة المحلية لرفع مستوى الأداء وإنشاء المدن الثانوية القادرة على خلق فرص إنتاجية جديدة؛</p> <p>(ز) رفع مستوى التنمية الريفية عن طريق مشاريع المياه وكهربة الريف.</p>	

ملاحظات	السياسات المعتمدة والإجراءات المتخذة
الالتزام الرابع- بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية للدول الأقل نموا	
اتخذت الحكومة اليمنية الإجراءات التالية:	
<p>(أ) توجيه جزء هام من النفقات العامة لتطوير البنى التحتية من طرق وتوسيع المطارات والموانئ وبناء السدود في مختلف المحافظات وتوسيع الاتصالات خاصة في المناطق الريفية والمحرومة مما يؤدي إلى زيادة عدد مستخدمي شبكة الإنترنت والهاتف الخليوي؛</p> <p>(ب) زيادة الاستثمارات في المجال الزراعي وقروض المشاريع الزراعية وتبني استراتيجية تطوير المحاصيل الممكن تصديرها؛</p> <p>(ج) تأهيل العديد من المواقع الأثرية وإنشاء المتاحف وبذل جهود كبيرة في الترويج السياحي بعد اختيار صنعاء عاصمة الثقافة العربية عام ٢٠٠٤، وتطوير الجزر اليمنية؛</p> <p>(د) تطوير التكنولوجيا عن طريق تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتكنولوجيا المعلومات وتنفيذ العديد من الكليات العلمية في الجامعات اليمنية، بهدف رفع الطاقة الاستيعابية للمعاهد الفنية والمهنية إلى ١٥ في المائة من مجمل الطلب على التعليم؛</p> <p>(•) الاهتمام بتطوير قطاع الأسماك كمشاريع الاستزراع السمكي لأنواع ذات القيمة المرتفعة والموجهة للتصدير كالشروخ والجمبري؛</p> <p>(و) تنفيذ مشروع المحطة الكهربائية الغازية لزيادة إنتاج الطاقة بتكلفة وتلوث بيئي أقل.</p>	
الالتزام الخامس- تعزيز دور التجارة في التنمية	
اتخذت الحكومة اليمنية الإجراءات التالية:	
<p>(أ) الموافقة على عمل لجنة المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية واستكمال إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي كإنجاز قانون التعرفة الجمركية المعدل؛</p> <p>(ب) رفع كافة القيود عن إقراض البنوك لتمويل التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات عن طريق إنجاز العديد من الأسواق الحديثة في المدن لتجميع السلع الزراعية والسمكية وغيرها وذلك بهدف رفع كفاءة المنتجات المحلية وإنشاء شركات التسويق؛</p> <p>(ج) إعداد مشروع إقامة الأسواق الحرة في الموانئ الرئيسية ومشروع إقامة مناطق تجارية حرة مع كل من الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ودول تجمع صنعاء (إثيوبيا - السودان)؛</p> <p>(د) إنجاز العديد من اتفاقيات التعاون التجاري مع العديد من الدول الصديقة وتفعيل تنفيذ القائم منها.</p>	
الالتزام السادس- حماية البيئة	
اتخذت الحكومة اليمنية الإجراءات التالية:	
<p>(أ) إصدار قرارات باعتبار العديد من المناطق اليمنية محميات طبيعية والسعي للحد من التلوث؛</p>	

ملاحظات	السياسات المعتمدة والإجراءات المتخذة
<p>(ب) الانضمام إلى اتفاقية استوكهلم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (١٩٩٧).</p>	
الالتزام السابع- تعبئة الموارد المالية	
<u>اتخذت الحكومة اليمنية الإجراءات التالية:</u>	
<p>(أ) تقديم التسهيلات والحوافز للاستثمار للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في مختلف المجالات ورفع رؤوس أموال البنوك التجارية وقانون مكافحة تبييض الأموال؛</p> <p>(ب) رفع كافة القيود عن تحركات رأس المال وأسعار السلع والخدمات وتطوير أجهزة القضاء لحماية الحقوق والممتلكات؛</p> <p>(ج) رفع القيود عن إقراض البنوك لتمويل التجارة وتعزيز الأنشطة المالية بهدف زيادة موارد الدولة حيث تم إصدار قانون ضريبة المبيعات وتعديل قانون التعريف الجمركية وإعادة النظر في القوانين الضريبية؛</p> <p>(د) رفع رؤوس أموال البنوك التجارية لتعزيز مراكزها المالية وإدخال الوسائل الحديثة لتنظيم العمل المصرفي، إضافة إلى تفعيل خطوات إنشاء سوق الأوراق المالية.</p>	
<p><u>أما أهم المشاكل التي تواجه الجمهورية اليمنية في التنفيذ الكامل لبرنامج العمل الخاص بأقل البلدان نموا فجاءت على الشكل التالي:</u></p>	
<p>رغم الجهود الحثيثة التي قامت بها الحكومة اليمنية في سبيل تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا، لا تزال هناك العديد من المشاكل التي تحول دون التنفيذ الكامل لبرنامج العمل ومن هذه المشاكل:</p>	
<p>(أ) تفشي ظاهرة الفقر حيث وصلت نسبته إلى ٤٢ في المائة والبطالة بسبب ارتفاع معدل نمو عرض قوة العمل وتدني الطلب عليها ما أدى إلى اختلال سوق العمل إذ وصلت نسبة البطالة إلى ١٦ في المائة، كما تدنى معدل النمو الاقتصادي إلى ٣,٨ في المائة وتدنى حجم الاستثمارات الإنمائية؛</p>	
<p>(ب) استمرار تدني معدلات التغطية من الخدمات التعليمية والخدمات الصحية حيث لم تتجاوز الـ ٦٨ والـ ٥٠ في المائة على التوالي وارتفاع نسبة المساكن التي لا تصلها مياه نقية وكهرباء وصرف صحي حيث لا تتجاوز نسبة التغطية منها الـ ٣٨ والـ ٤٠ والـ ٢٤ في المائة على التوالي؛</p>	
<p>(ج) محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وضعف قدرات الجهات المشرفة على المشاريع الفنية والإشرافية ما أدى إلى تعثرها؛</p>	
<p>(د) ضعف التنسيق بين الجهات المشرفة والممولة للمشاريع الإنمائية خاصة في مجال الخدمات الأساسية وهو ما أدى إلى حدوث هدر في الموارد وعدم وصول المشاريع إلى مستحقيها؛</p>	
<p>(•) قلة الموارد المتاحة للتنمية وبقائها، رغم نموها، دون المستوى المطلوب؛</p>	

ملاحظات	السياسات المعتمدة والإجراءات المتخذة
<p>(و) ضعف دور المجالس المحلية في وضع خطط إنمائية تساعد على إنعاش المناطق الفقيرة والناحية وذلك لضعف القدرات وغموض الاختصاصات والمهام إلى جانب عدم التنسيق بين السلطتين المركزية والمحلية؛</p> <p>(ز) ضعف عمليات التقييم والمتابعة للمشاريع الإنمائية بدرجة كبيرة ما زاد من المشاريع المتعثرة ومن عدم تحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها؛</p> <p>(ح) ضعف قاعدة البيانات مما يحد من القدرة التحليلية لاتجاهات التنمية وتقييم أثر القرارات والسياسات المتخذة بشأنها؛</p> <p>(ط) تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وهو ما أعاق كل جهود التنمية والتطوير.</p>	

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤، صنعاء.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، استراتيجية التخفيف من الفقر، صنعاء، ٢٠٠٣.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليمن: دراسة مبادرة ٢٠/٢٠، صنعاء، ٢٠٠٣.
- وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٦-٢٠٠٠، صنعاء، ١٩٩٦.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥، صنعاء، ٢٠٠١.
- وزارة التخطيط والتنمية، اليمن: تقرير أهداف التنمية الألفية ١٩٩٠-٢٠١٥، آذار/مارس ٢٠٠٣.
- وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، العدد الثامن عشر، صنعاء، ٢٠٠٤.
- البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، صنعاء، تموز/يوليو ٢٠٠٥.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقدير التقييمي النصف مرحلي للخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٥، صنعاء، آب/أغسطس ٢٠٠٣.
- جريدة الثورة، قرارات مجلس الوزراء لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، عدة أعداد.